نشرية تصدر عن
مركز المرأة العربية للتدريب
والبحوث - كوثر

ديسمبر/كانون الأول - 2024

كوثريات

عـــدد - 90

بفضل مشروع «كوثر» وأجفند المشترك :

نساء من الأردن وتونس والسنغال يتخطين عتبة التهميش ويفتحن باب ريادة الأعمال

مشـــروع مركـز «كوثـــر» لتمكيـن النســاء والفتيـات الريفيـات

خطـــوات نحـــو التنمية المستدامـــة في تونـــس

بدعـــــم مـــن المجتمـــع المحلـــي والاعـــــلام

مركز التميز الإقليمي للتثقيف المالي :

حاضنة إقليمية في مجال محـــو الأميـــة الماليـــة وتعزيز التثقيـف المـالي

الإفتتاحية

د. سكينة جوراوي
المديرة التنفيذية

تتميز مشاريع التمكين الاقتصادي التي ينفذها مركز «كوثر» بالعمل على خلق نموذج شامل للتمكين للنساء والفتيات في أوضاع ومناطق هشة، قائم على نهج حقوق الإنسان. كما يسعى المركز إلى إرساء صيغ العمل الجماعي المجدي ضمن إطار يضمن المحافظة على البيئة ويؤمّن استدامة المشاريع المنفذة، ويوفر للنساء فرص المشاركة الاقتصادية وتحسين الدخل وظروف العيش وتنمية المجتمعات المحلية.

تعتمد مشاريع التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة مقاربة مندمجة تجمع بين حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة والنوع الاجتماعي بهدف رفع درجة وعي النساء بحقوقهن والتمتع بها وممارستها. كما تدفع هذه المشاريع نحو منظور جديد لأدوار النساء ومكانتهن وقدراتهن، مع التركيز على قيم المساواة والعدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص.

يتم التركيز على المشاركة الحقيقية للمرأة، ليس فقط في التنفيذ وإنما أيضا في الاختيار والإدارة واتخاذ القرارات والتسيير والمتابعة. تتضمن المنهجية المعتمدة تعزيز قدرات المستفيدات الذاتية حول تقنيات الإنتاج والتسويق، وتقديم الخدمات، وإدارة المشاريع الصغيرة والمبادرات المدرة للدخل، وتعزيز قدرات التسيير والشفافية والنجاعة لدى الشركاء الميدانيين.

تميز مسار تنفيذ مختلف مشاريع التمكين الاقتصادي بتعزيز الديناميكية المحلية، التي ترتكز على ربط الصلة والتعاون الوثيق بين النساء المستفيدات ومنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية وهياكل الدعم والمرافقة ووسائل الإعلام. وقد أفضت جهود «كوثر» في هذه المجالات إلى تحقيق نتائج مهمة على أكثر من صعيد وفي أكثر من بلد.

ما يميز هذه المشاريع هو ضمان الديمومة والترابط الذي يحرص «كوثر» على خلقه فيما بينها بهدف تحقيق نجاعة أكبر في النتائج المحققة، لتحسين ظروف النساء في أوضاع هشة وتعزيز إدماجهن الاقتصادي والاجتماعي، نفذ «كوثر» مشاريع في أكثر من بلد من المنطقة العربية وخارجها، مثل الأردن وتونس ولبنان وفلسطين والسنغال وكوت ديفوار. وقد نفذت هذه المشاريع بفضل دعم وكالات التعاون الدولي ومنظمات دولية وإقليمية فاعلة في مجال التمكين الاقتصادي، وبالشراكة أيضًا مع فاعلين تنمويين ذوي الخبرة في المجال، وذلك في إطار التعاون الثلاثي.

يمضي مركز «كوثر» عبر مختلف مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء نحو توفير نماذج للممارسات الجدية والتجارب المتميزة في مجال تعزيز صمود النساء، ليس فقط على مستوى إدماجهن الاقتصادي واستجابتهن لمتطلبات سوق العمل، ولكن أيضا على مستوى إدماجهن الاجتماعي وتكيفهن الإيجابي مع مختلف التغيرات البيئية، باعتبارهن العنصر الأكثر قدرة على الصمود وعلى تحقيق الأمن الغذائي والمحافظة على حق الأجيال القادمة في استدامة الموارد الطبيعية.

بفضل هذه الرؤية الشاملة، اعتمد «كوثر» نموذجا برامجيا لمشاريع التمكين الاقتصادي يعتمد على ثلاث ركائز أساسية: المحافظة على الموارد الطبيعية، وتشجيع مبادرات التكيف مع تداعيات التغير المناخي، والوصول إلى الموارد المالية عبر التثقيف المالي، وتعزيز القيادة النسائية التحويلية الفردية والجماعية.

على مستوى المحافظة على الموارد الطبيعية وتشجيع مبادرات التكيف مع تداعيات التغير المناخي، تبرز أهمية تطوير مشاريع تمكين المرأة التي تأخذ بعين الاعتبار الاستدامة البيئية، إذ أن تأثيرات التغير المناخي أصبحت أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الهشة في مناطق مختلفة من العالم.

من خلال هذه المشاريع، يتم التركيز على كيفية تكيف النساء في المناطق الريفية أو الفقيرة مع هذه التغيرات، مثل التغيرات في أنماط الطقس والموارد المتاحة ومخاطر الجفاف والتصحر. يشمل ذلك تدريب النساء على تقنيات الزراعة المستدامة، وتوفير أدوات لتقليل تأثيرات الفيضانات والجفاف، وتعزيز مشاركة النساء في ابتكار حلول للتكيف مع هذه التحديات البيئية.

فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد المالية عبر التثقيف المالي، يولي مركز «كوثر» أهمية كبيرة لتوفير الأدوات اللازمة للنساء للحصول على استقلالهن المالي من خلال تعليمهن مفاهيم التمويل وإدارة الأموال، والتخطيط المالي السليم. يشمل التثقيف المالي تعريف النساء بكيفية إدارة الدخل، والتعامل مع القروض، والادخار، والتخطيط للاستثمارات المستقبلية. كما عزز المركز الشراكات مع بنوك الإقراض والمؤسسات المالية التي تقدم تسهيلات خاصة للنساء.

تساهم هذه المبادرات في خلق بيئة تمكينية تمنح المرأة القدرة على بناء قاعدة اقتصادية مستقلة تتيح لها المشاركة الفعالة في الاقتصاد المحلي، مما يؤدي إلى تحسين مستواها المعيشي وزيادة قوتها الاقتصادية والاجتماعية.

تعزيز القيادة النسائية التحويلية الفردية والجماعية، الركيزة الثالثة في هذا النموذج، تتمثل في تطوير القيادة النسائية التحويلية، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. لا تقتصر القيادة النسائية التحويلية على تمكين النساء للوصول إلى مواقع اتخاذ القرارات، بل تهدف أيضًا إلى تغيير الثقافة الاجتماعية والاقتصادية التي قد تعيق دورهن في المجتمع.

من خلال برامج تدريبية وورش عمل، يتم تعزيز مهارات القيادة النسائية، بما في ذلك القدرة على التأثير في السياسات المحلية، والتفاوض، وإدارة الفرق، والابتكار في مجالات التنمية، علاوة على ذلك، يتم تشجيع النساء على تشكيل تجمعات نسائية تنموية وهياكل مجتمعية تتيح لهن تعزيز قواهن الجماعية والتضامن في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

تسهم هذه القيادة النسائية التحويلية في تشكيل مجتمعات أكثر عدلا وتكاملا، حيث تستطيع النساء أن يكنّ عامل تغيير حقيقي في محيطهن الاجتماعي والاقتصادي.

ويطمح «كوثر» إلى دفع هذا النموذج البرامجي نحو مقاربة أدوار فاعلة للنساء، ليس فقط كمستفيدات من مشاريع الدعم والمرافقة في المجال الاقتصادي التنموي، بل كفاعلات رئيسيات في مجتمعاتهن. من خلال تطوير وعيهن بمسؤولياتهن المجتمعية وتمكينهن بالمهارات اللازمة، يتحول دور المرأة من دور تلقي الدعم إلى دور القيادة الفعالة في حماية البيئة والمساهمة في التنمية المستدامة ●

بفضل مشروع «كوثر» وأجفند المشترك :

نساء من الأردن وتونس والسنغال يتخطين عتبة التهميش ويفتحن باب ريادة الأعمال

لبنى النجار - كوثر

تغيرت ظروف حياة أكثر من 120 امرأة وفتاة من الأردن وتونس والسنغال كن يعشن في هشاشة اقتصادية واجتماعية، ينتمين إلى مناطق تفتقر إلى العديد من مقومات التنمية، ويواجهن صعوبات كبيرة في تأمين الاحتياجات اليومية لأسرهن، مع محدودية الفرص التعليمية وغياب مصادر الدخل المستقرة. فبعد أن كن يعتمدن على أعمال غير منتظمة لتغطية نفقات حياتهن، صارت حياتهن أفضل بشكل ملحوظ، بعدما انخرطن في مشروع «دعم وتمكين النساء والفتيات في أوضاع هشة من أجل تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية».

بفضل هذا المشروع، الذي نفذ في إطار التعاون المثمر بين برنامج الخليج العربي للتنمية - أجفند ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر، انخرطت النساء والفتيات المستفيدات في ستة مجامع تنمية فلاحية نسائية، وتدربن مهنيا وعززن قدراتهن الذاتية، وخطون أولى خطواتهن على طريق ريادة الأعمال ليصبحن فاعلات ومنتجات ومحافظات على بيئتهن المحلية.

لم يكن مشروع «دعم وتمكين النساء والفتيات في أوضاع هشة من أجل تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مساهمتهن في توفير الأمن الغذائي في مجتمعاتهن المحلية»، مجرد مشروع بالمعنى المتداول للكلمة، بل كان بمثابة فرصة جديدة للحياة. إذ لم يكن الهدف فقط هو أن تحقق النساء أرباح مادية، بل أن ينجحن في ضمان استدامة إنتاجية مبادراتهن الاقتصادية ويعززن مهاراتهن الذاتية ليكن نساء قياديات في مجتمعاتهن وحارسات لإرث الطبيعة بكل ثرائه.

من خلال هذا المشروع، أتيحت لهؤلاء النساء فرصة إعادة بناء الثقة بالنفس، وتحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي الذي طالما حرمن منه. وساعدهن المشروع في تحويل أحلامهن البسيطة إلى واقع ملموس، حيث عشن تجربة حقيقية للتحرر من قيود الهشاشة، وكن جزءًا من عملية تغيير شاملة تعزز المساواة والكرامة الإنسانية.

خطوات نحو التمكين... رحلة نحو التغيير

تضمن المشروع مجموعة شاملة من الأنشطة الميدانية التي استهدفت رفع مستوى المعارف وبناء القدرات، انطلقت في البلدان الثلاث بإجراء تشخيص عام ودقيق للوضع والحاجيات، لا بهدف تحديد مجالات تدخل المشروع فقط، بل اكتساب معاضدة ودعم كل من المجتمع المحلي والسلط المحلية والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني. وقد مكّنت عملية التشخيص هذه من فهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه النساء والفتيات الريفيات، ومن تقييم القدرات المهنية والشخصية للمنتفعات واختيار المجامع المستفيدة من المشروع. وفي مرحلة لاحقة، تم تطوير برامج تدريبية مخصصة لتعزيز المهارات الفنية والشخصية عبر مرافقة وتأطير 120امراة بشكل مباشر ومستمر، وتعزيز مهاراتهن في مجالات عدة، بما في ذلك التثقيف المالي، وإدارة المشاريع الصغيرة، وتقنيات التسويق الفعّال والمحافظة على البيئة والتكيّف مع التغيرات المناخية. وهي مهارات تعتبر أساسية لتعزيز استقلالهن الاقتصادي وتمكينهن من مواجهة تحديات السوق بمهنية عالية. وأتاح المشروع أيضا تقديم الدعم لبدء مشاريع مدرة للدخل، حيث تم توفير المعدات والوسائل اللازمة لتجهيز فضاءات للعمل والإنتاج. وقد تم تصميم هذه المشاريع بحيث تتوافق مع احتياجات السوق المحلية في البلدان الثلاث، بما يساهم في تحقيق استدامة المجمعات الفلاحية المستفيدة.

تعددت الأنشطة الإنتاجية في المجامع الستة، حيث شملت الزراعة المائية في البيوت البلاستيكية في الأردن، وتحويل المنتجات الزراعية في تونس، وصيد الأسماك وتجفيفها في السينغال. كل نشاط تم تصميمه ليكون مستدامًا وقائمًا على الاحتياجات المحلية، مما أدى إلى تحقيق دعم كبير من المجتمع المحلي. وساهمت هذه الأنشطة في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز الروابط بين النساء والمجتمعات.

في السينغال، وتحديدا في منطقة «بلمرين» الساحلية التي تبعد حوالي 200 كلم عن العاصمة داكار، مكّن المشروع الذي نفذ بالشراكة «جمعية المرأة في القانون والتنمية WILDAF، من تغيير حياة 25 امرأة كن ينشطن في مجال صيد وتحويل الأسماك. هؤلاء النسوة كن يعملن بطريقة عشوائية لا تحترم ضوابط حفظ الصحة وحماية البيئة، بل كانت أنشطتهن تسهم في تلويث المحيط.

وضمن المشروع أصبحن يعملن ضمن مجمع نسائي يعمل في مجال صيد السمك وتحويليه وتجفيفه وتدخينه وتسويقه. أصبح لعضوات المجمع عمل قار، يستجيب لقواعد حفظ الصحة ويسهم في المحافظة على البيئة، ويوفر مردودا جيدا يمكنهن من الخروج من دائرة الفقر المدقع. ولعل من نجاحات المشروع، تخصيص 1.6 هكتار من الأراضي التابعة لبلدية المكان لفائدة نساء المجمع المنتفعات من المشروع لاحتضان موقع تحويل المنتجات.

هؤلاء النساء تلقين في إطار المشروع دورات تدريبية لتعزيز المهارات الشخصية، وذلك من خلال تعزيز قدراتهن في مجالات متنوعة : ريادة الأعمال، وتطوير خطط الأعمال، والإدارة المالية/التثقيف المالي، والتسويق والمحافظة على البيئة والمحيط. واستفدن أيضا من تدريب مهني حول ممارسات التصنيع الجيدة والنظافة والمعالجة وسلامة العمل في وحدات معالجة المنتج والمحافظة على سلامة المحيط، وتقنيات التعبئة والتغليف للمنتجات السمكية والتدخين والتجفيف وتجهيز الأسماك والمحاريات والمنتجات السمكية المحلية، وتقنيات حفظ المنتجات السمكية.

وفي الأردن، تمت مرافقة وتعزيز قدرات مجموعتين من النساء الريفيات (مجموعة للإنتاج الزراعي، ومجموعة للتصنيع الغذائي) في كل من المفرق والكرك تضمّ كل واحدة حوالي 20 سيدة منتفعة، منضمات الى واحد أو أكثر من الهياكل القانونية من الجمعيات أو التعاونيات أو النقابات المهنية أو غيرها. وبالتعاون الوثيق مع الشريك الميداني مؤسسة «ميدال»، سعى المشروع إلى تحقيق قيمة مضافة للمنتوج الزراعي من خلال أنشطة انتاجية وأنشطة تحويلية.

وقد استندت منهجية تنفيذ المشروع على الانطلاق بتحديد المنتج المطلوب في المحلية، بحيث يمكن تنفيذه من قبل السيدات الأقل قدرة اقتصادية ضمن المناطق الأكثر هشاشة. وتم تقسيم المشروع بحسب هذه المنهجية الى أربع مراحل : مرحلة التهيئة والتحضير، مرحلة دراسة الاحتياجات التدريبية والتحضير للتدريب وتنفيذ التدريب، ثم مرحلة التجهيز والبدء بالإنتاج، وأخيرا مرحلة تعظيم الإنتاجية والفائدة للمنتفعات وتقييم المشروع.

وبالتعاون مع جمعية دار أبو عبدالله وجمعية الأرض الطيبة، تم تنفيذ التدريب الفني والتقني وتقييم المهارات والمعارف المكتسبة لتأهيل المنتفعات للعملية الإنتاجية والتحويلية من خلال بناء قدراتهمن ليتمكن من تسيير المشاريع الصغرى والمساهمة في إحداث تغيير إيجابي في ظروف عيش أسرهن.

ضمن مجموعة الإنتاج الزراعي بالكرك، تلقت 20 امرأة وفتاة تدريبات على المهارات الأساسية في ريادة الأعمال الزراعية، من بينهن 17 سيدة حصلن على المعدات الزراعية ولوازم الإنتاج الزراعي، و4 سيدات استفدن من أنظمة الزراعة المائية. وضمن مجموعة التصنيع الغذائي بالمفرق، تلقت 25 امرأة وفتاة تدريبات على التصنيع الغذائي وفق معايير الصحة والسلامة المهنية وحول أساسيات ريادة الأعمال الصغرى في التصنيع الغذائي وأساسيات التعبئة والتغليف والملصقات التعريفية للمنتجات. كما تم تجهيز مطبخ انتاجي محلي مشترك لاستخدام السيدات بعد انتهاء المشروع.

أما في تونس، فقد تمت مرافقة 3 مجموعات من النساء والفتيات الريفيات الناشطات في المجال الزراعي، عزز المشروع مهاراتهن التقنية والذاتية، واستفدن من تدريبات في الريادة النسائية الجماعية والمحافظة على البيئة والتكيف مع التغيرات المناخية. ومكّن هذا المسار من تمكين 60 امرأة وفتاة من إطلاق مبادرات مدرة للدخل في إطار 3 مجمعات للتنمية الفلاحية النسائية (بمحافظتي نابل وباجة)، حظيت عضواتها أيضا بفرص المشاركة في معارض اقتصادية بتونس.

شمل التدريب التقني مجالات تجفيف الغلال وتحويل الفول السوداني وتقطير النباتات العطرية والطبية وإنتاج مشاتل الأشجار

ملمح من الأردن:

إينـــاس العميـريـــن
زراعـــة الزعتـــر البلـــدي

إيناس العميرين، مهندسة زراعية طموحة، تسعى لتحقيق الأمن الغذائي من خلال زراعة الزعتر البلدي. بفضل التدريب الفني الذي حصلت عليه، تمكنت من فهم مفهوم الزراعة المائية وكيفية تحقيق أعلى إنتاجية في البيوت البلاستيكية.

اختارت إيناس زراعة الزعتر لأن له فترة نمو طويلة تتراوح بين أربع إلى خمس سنوات، مما يوفر استدامة لمشروعها. بالإضافة إلى ذلك، لم تواجه منافسة كبيرة في السوق المحلي، مما جعل من مشروعها فرصة ذهبية. ومع ذلك، كانت إيناس تواجه صعوبة في تلبية الطلب المتزايد على منتجها، كما أن نقص الأيدي العاملة بسبب الميزانية المحدودة كان عائقًا أمام توسيع مشروعها.

توصيات إيناس كانت واضحة، حيث دعت إلى توسيع المشروع بزيادة عدد البيوت البلاستيكية وتوظيف المزيد من العمال، بالإضافة إلى ضرورة التسويق الفعال للمنتج من خلال التعاون مع المحلات التجارية والأسواق الأخرى.

المثمرة وكيفية تقليم الأشجار، وكذلك آليات وأدوات التسويق الرقمي. وحظيت المستفيدات بفرصة تعزيز قدراتهن الذاتية من خلال سلسلة من الدورات التدريبية حول القيادة النسائية والتثقيف المالي ومجابهة التغيرات المناخية والحوكمة الرشيدة للهياكل المهنية الفلاحية والتصرف الإداري والمالي. كما حظيت هذه المجامع بتجهيزات ومعدات لعملية الإنتاج والتحويل، ولتهيئة وإصلاح المقرات.

الأمن الغذائي والتكيّف مع التغير المناخي في قلب المشروع

تمحورت عديد الأنشطة المنفذة في البلدان الثلاث حول تعزيز دور النساء في تحقيق الأمن الغذائي وفي الصمود أمام تداعيات التغير المناخي. حيث تم العمل مع المستفيدات لتثمين المنتجات المحلية وبعث نماذج ناجحة من الأنشطة المدرة للدخل ترتكز على المحافظة على الموارد الطبيعية وعلى التكيّف مع العوامل المناخية. هذه الأنشطة شجعت على خلق بيئة تدعم الابتكار والمبادرات المحلية المثمنة للموارد الطبيعية المحلية. وقد اعتمد «كوثر» نموذج عمل يتضمن مراحل متكاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، مع التركيز على إنتاجية المشاريع وأثرها الإيجابي على الأمن الغذائي وحماية البيئة في المجتمعات. وقد تم تدريب عضوات مجامع التنمية الفلاحية النسائية على إدارة مشاريعهن الخاصة بفعالية وفقا لمتطلبات الاقتصاد الأخضر، ويشمل ذلك تعزيز وعيهن بأهمية حماية البيئة والمبادرات المستدامة.

بناء الشراكات الاستراتيجية: كسب دعم المجتمع المحلي

أحد الجوانب ذات الأهمية في نجاح المشروع والتي تمثل قيمة مضافة حقيقية، هو بناء شراكات مع الهياكل الرسمية وغير الرسمية والمجتمع المحلي. فقد شملت الأنشطة تنظيم فعاليات للتوعية بأهمية تمكين النساء ودعمهن، مما ساهم في كسب دعم المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقد اعتمدت جميع مراحل المشروع على نهج قائم على النتائج، حيث كان التركيز على ضمان تبني المجتمع المحلي للمشروع وتعزيزه. هذا التعاون كان أساسيًا لضمان استدامة النتائج الإيجابية للمشروع.

كان المشروع مثالا بارزا لأهمية التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، والذي يظل مفتاحًا لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، ويُظهر المشروع كيف يمكن للتعاون والشراكة بين المؤسسات المختلفة والنساء أنفسهن أن يسهم في تحقيق تغيير إيجابي ملموس في حياة النساء وأسرهن ●

مبادرات مميزة للتكيف مع التغيرات المناخية وتثمين المنتجات الزراعية المحلية

تبنت المجامع الفلاحية بتونس مبادرات جيدة في مجال للحد من تداعيات التغيّر المناخي ومواجهة الجفاف. وتوخت نهجا يعزز استدامة الموارد الطبيعية وتثمين المنتجات المحلية. مجمع الزمنية بالمعمورة عمل على المحافظة على البذور المحلية للخضروات، وانطلق في اعتماد تقنيات الاقتصاد في مياه الري من خلال تطوير شبكة استعمال معدات الري قطرة قطرة. أما مجمع كتنات بنفزة بمحافظة باجة، فقد تميز بإنتاج واستعمال المستسمد الطبيعي ومعالجة النباتات باستعمال النباتات الطبيعية عوضا عن المواد الكيميائية، وتوخى بدوره تقنيات الاقتصاد في مياه الري. وتميز مجمع النسيم بالهوارية بمحافظة نابل، باستعمال البذور المحلية للفول السوداني واستغلال بقايا هذا النوع من البقوليات في إنتاج الورق وفي تسميد الأرض.

خطوات نحو التنمية المستدامة في تونس بدعـــم من المجتمـــع المحلـــي والأعـــلام

في إطار الجهود المبذولة من مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) لدعم القدرات الاقتصادية والاجتماعية للنساء في تونس، تم تنفيذ مشروع «دعم وتمكين النساء والفتيات في الأوضاع الهشة من أجل تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مساهمتهن في توفير الأمن الغذائي في مجتمعاتهن المحلية»، بالتعاون مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، بالإضافة إلى منظمات غير حكومية محلية ودولية.

ويهدف المشروع أساسا، إلى تقديم الدعم الفني والتقني، وتعزيز المهارات الذاتية للنساء والفتيات الريفيات، مما يمكنهن من إطلاق مشاريع مدرة للدخل وتحسين ظروف عيشهن مع الإسهام في التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

سهير الشعباني - تونس

انتفاع 3 مجمعات للإنتاج الفلاحي والتصنيع الغذائي في نابل وباجة

وانتفع من المشروع 3 مجمعات للإنتاج الفلاحي والتصنيع الغذائي، اثنان منها في ولاية نابل شمال شرق تونس، وهي مجمع التنمية الفلاحي «الزمنية» بالمعمورة ومجمع التنمية الفلاحي «النسيم» بالنشع في الهوارية والمتخصصان في مجالات الصناعات الغذائية مثل تقطير النباتات الطبية والعطرية وتجفيفها، وإعداد التوابل وتحويل الحبوب والفواكه والفول السوداني والدرع وتصنيع الأجبان وإعداد عصائر الغلال وتربية الدواجن.

أما المجمع الثالث فهو مجمع التنمية الفلاحي «كتنات» بنفزة من ولاية باجة شمال غرب البلاد، ويعمل في عديد المجالات مثل تجفيف الخضروات على غرار الثوم والفلفل والطماطم واعداد المربى والعصائر وتربية النحل وتحويل الحبوب المحلية إلى كسكسي برغل إضافة إلى إنتاج مشاتل النباتات والأشجار المثمرة وخاصة الزيتون.

نجاح في التمكين الاقتصادي لـ 60 امرأة وفتاة ريفية

نجح المشروع في تمكين 60 امرأة وفتاة يعشن في الأوساط الريفية في وضعية هشة، تقديم تدريبات متخصصة في مجالات إدارة المشاريع والتسويق الرقمي والتثقيف المالي وتربية النحل وتجفيف الغلال والتسميد العضوي واستغلال مخلفات تحويل المنتجات الزراعية إضافة إلى تقنيات إدارة المياه والتحويل الزراعي.

وانطلاقا من هذه التدريبات، انخفضت الفجوات في المهارات المهنية بشكل كبير، وتمكنت النساء والفتيات المشاركات من تطوير مهارات القيادة والتثقيف المالي، ما زاد ثقتهن في قدراتهن كما تظهر النتائج أن 90 بالمائة من المشاركات حققن تحسنا في مهارات التواصل والتفاوض.

وشملت خطة المشروع أيضا، توفير دعم على المستويين التقني والمادي من خلال اقتناء معدات ووسائل العمل الضرورية، ما ساهم في تحسين جودة الإنتاج وزيادة استدامة المشاريع من ناحية، ومن ناحية أخرى ساعدهن على إنشاء مشاريع مدرة للدخل وبالتالي تحقيق استقلالهن المالي وتحسين ظروفهن المعيشية، إذ أظهرت دراسة متابعة أن 75 بالمائة من المشاركات حققن زيادة في دخلهن بنسبة تتراوح بين 20 و50 بالمائة.

كما قام مركز «كوثر» بتقديم دعم في مجال التحليل المخبرية للمنتجات الزراعية، مما ساعد على ضمان سلامتها وتعزيز فرص تسويقها وزيادة ثقة المستهلكين.

وعمل المركز أيضا، على دعم نساء المجامع الثلاثة بتوفير مشاركتهم في المعارض، حيث أتيحت لهن الفرصة لعرض منتجاتهن والتواصل مع هياكل مهنية أخرى، وأثبتت التقارير أن 60 % من المنتجات المعروضة قد تم بيعها مما ساهم في توسيع شبكة علاقاتهن وتعزيز فرص التعاون بالتالي فتح آفاق لمشاريعهن الناشئة وتحقيق استدامتها.

مبادرات صديقة للبيئة بدعم من المجتمع المحلي والإعلام

ساهم المشروع في الحفاظ على البيئة من خلال اعتماد ممارسات صديقة للبيئة، إذ اعتمدت المجامع الفلاحية المنتفعة مبادرات صديقة للبيئة مثل استخدام المخلفات الزراعية في صناعة الصابون والأسمدة العضوية إنتاج مواد التعبئة. هذه المبادرات ساهمت في تقليل تأثيرات التغير المناخي وتعزيز الاستدامة البيئية.

كما حصل المشروع على دعم كبير من المجتمعات المحلية ووسائل الإعلام، حيث تم تنظيم حملات توعوية لتعزيز الوعي بأهمية دور المرأة في التنمية الريفية.

يمثل مشروع «تمكين النساء في الأوضاع الهشة لتحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الأمن الغذائي في مجتمعاتهن المحلية»، نموذجا ناجحا لتمكين النساء في تونس في مجالات الزراعة والصناعة الغذائية ما يسهم في تحسين ظروف عيشهن وتعزيز حقوقهن. نموذج يعكس أهمية الاستثمار في قدرات المرأة وتعزيز دورها في التنمية المحلية المستدامة وبناء مجتمع أكثر توازنا واستدامة. ●

مشروع «تمكين النساء في الأوضاع الهشة لتحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الأمن الغذائي في مجتمعاتهن المحلية»

فرص جديدة ومشاريع ريادية في الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي بالمفرق والكرك في الأردن

في إطار جهوده المستمرة لتعزيز دور المرأة في المجتمع وفي التنمية المحلية وضمان استدامة الأمن الغذائي، أطلق مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) مبادرة رائدة في الأردن، بتنفيذ مشروع «دعم وتمكين النساء والفتيات في الأوضاع الهشة من أجل تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية وتحسين مساهمتهن في توفير الأمن الغذائي في مجتمعاتهن المحلية».

سهير الشعباني - تونس

خطوة نحو تمكين النساء اقتصاديا وتعزيز الأمن الغذائي

و المشروع هو جزء من الرؤية التنموية الشاملة لبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، وتم تنفيذه في الأردن على أربع مراحل بالتعاون مع جمعيتي دار أبو عبدالله والأرض الطيبة الخيرية.

واستهدف مشروع «تمكين النساء وتوفير الأمن الغذائي» مجموعتين من الفتيات والنساء الريفيات في الأردن في منطقتي المفرق والكرك، انقسمت إلى مجموعة للإنتاج الزراعي وأخرى للتصنيع الغذائي، إذ تم إدماج حوالي 40 سيدة وفتاة منخرطات في هياكل قانونية مثل الجمعيات والتعاونيات، في أنشطة إنتاجية وتحويلية تعزز قيمة المنتجات الزراعية وذلك بهدف دعمهن وتمكينهن اقتصاديا قصد تحقيق استقلالهن المالي وتحسين ظروفهن المعيشية من ناحية، وأيضا تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي من ناحية أخرى.

مركز «كوثر».. دعم مستمر وتعزيز للمهارات رغم التحديات

وتلقت الفتيات والنساء المشاركات في المشروع، تدريبات على المهارات الزراعية الحديثة مثل استخدام التقنيات البيئية المستدامة في إنتاج المحاصيل والزراعة المائية، إلى جانب إكسابهن المعارف والمهارات في مجالات إدارة المشاريع الصغيرة وأساسيات ريادة الأعمال بهدف تعزيز استقلاليتهن المالية، ومن خلال تجهيز مطبخ إنتاجي نسوي محلي

مشترك، ما أتاح للنساء فرصة اكتساب مهارات عملية في التصنيع الغذائي، والتعرف على معايير ومتطلبات عمليات التبعئة والتغليف، وصولا الى التسويق النهائي للمنتجات.

وخلال متابعة تنفيذ المشروع في الكرك والمفرق، تم وضع استراتيجيات تعزيز عمليات التسويق والتوزيع بالتعاون مع جمعية دار أبو عبدالله، من خلال تحسين جودة المنتج والتسويق الإلكتروني، وإدارة عملية التسويق والنقل والتخزين بفعالية أكبر، بالإضافة إلى دعم المنخرطات في المشروع للمشاركة في المعارض المحلية. كما تم توزيع معدات ولوازم الإنتاج على المنتفعات وتقديم قروض ميسرة لدعم المشاريع، مما ساهم بشكل كبير في التغلب على التحديات التي واجهت مجموعتا الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي وأبرزها ضعف التسويق وصعوبة الوصول إلى الأسواق وصعوبة تغطية تكاليف المستلزمات والأدوات والمواد الأولية.

فرص جديدة ومشاريع ريادية كانت أبرز النتائج

وقد حقق المشروع النتائج المرجوة في الأردن، إذ استفادت منه 45 سيدة وفتاة من أنشطته وتدريباته العملية والنظرية، وحصلت 17 منهن على معدات ولوازم الإنتاج الزراعي و4 نساء أخريات على أنظمة الزراعة المائية ونجحت 10 نساء في تأسيس مشاريع ريادية، مما ساعدهن على تعزيز قدراتهن الإنتاجية وأتاح لهن فرصا جديدة في مجالات الزراعة الحديثة والتصنيع الغذائي.

كما تم تجهيز مطبخ إنتاجي مشترك لتمكين النساء من استخدامه بعد انتهاء المشروع، كل ذلك أسهم في زيادة معدلات الإنتاج الزراعي ورفع دخل النساء المشاركات في المشروع وتحقيق الإكتفاء الذاتي لأسرهن، وأيضا ابتكار أفكار لمشاريع ريادية جديدة، إلى جانب تطوير مهاراتهن في إعداد خطط أعمال ودراسات الأسواق والجدوى الاقتصادية وطرق التسويق الفعالة.

المشروع يعزز قيم التكافل المجتمعي

وعلى مستوى آخر، أسهم المشروع بشكل كبير في تعزيز قيم التكافل المجتمعي من خلال تمكين النساء في مجموعتي الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي من تعزيز قيمة العمل الجماعي لديهن والتعاون بينهن في المجتمع، ما أدى إلى تكوين مجموعات تعاونية لتبادل الخبرات والموارد وتنفيذ أنشطة مشتركة، وهو ما يساعد على خلق بيئة داعمة لاستدامة أهداف المشروع على المدى الطويل.

كان مشروع «تمكين النساء من أجل الأمن الغذائي» في الأردن، نموذجا ناجحا لمشاريع تمكين النساء العربيات وتعزيز أدوارهن في المجتمع، على غرار عدة مشاريع للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات التي عمل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) على تنفيذها منذ سنوات بهدف تحسين جودة الحياة للنساء وعائلاتهن والمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي والاقتصادي للمرأة العربية عموما، في خطوة نحو تحقيق التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين، وذلك ضمن الرؤية التنموية الشمولية لمركز «كوثر» وبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» وضمن خطة التنمية المستدامة 2030 ●

نجحنا في تعزيز مهارات 25 امرأة وفتاة في تقنيات تحويل المنتجات السمكية وفي تحسيـــن جـــودة حيـــاتهـــن

نتـــائج المشـروع نـــالـــت استحســـان السلطـــات ونسعـى ليشمـــل المزيـــد مـــن النســـــاء وبنـــــاء شراكـــات جديـــــدة

سهير الشعباني - تونس

فـي عالم يتغيـر باستمـرار، أصبحـت ضـرورة إعطـاء النسـاء مكانـة مركزيـة في عمليـة التنميـة حقيقة لا يمكن إنكارها، و تسعى جمهورية السنغال لإعادة تعريف الأدوار التقليدية المخصصة للنساء لوضعهن صلب المبادرات الاجتماعيـة والاقتصاديـة، من خلال مشـروع «تمكين النساء والفتيات اقتصـاديا» الذي أطلقه مركـز «كوثـر» بتمويل من برنامج الخليـج العربي للتنميـة «أجفنـد»، وتنفـذه في بلدية «بالمارين فاكـوا» السنغاليـة، منظمـة المـرأة فـي القانـون والتنميـة في أفريقيا بالسنغـال.

حاورت كوثريـات السيـدة سيك مريـم كوليبـالي رئيسـة المنظمـة لمزيـد التفاصيـل عن تنفيـذ المشـروع في السنغـال.

ماهـو مشروع «تمكيـن النسـاء والفتيـات اقتصاديا» الذي يتم تنفيذه في بلدية بالمارين فاكوا بالسينغـال، وما هـي الأهداف الرئيسيـة لهـذا المشـروع؟

المشروع أطلقه مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» بتمويل من برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، ينفذه في بلدية بالمارين فاكوا منظمة المرأة في القانون والتنمية في أفريقيا بالسنغال، حيث تمثل النساء الريفيات أكثر من 70 % من القوة العاملة الزراعية ويقمن بإنتاج 80 % من الإنتاج الغذائي.

ويهدف المشروع إلى تعزيز تمكين النساء والفتيات من خلال تحسين قدراتهن الاقتصادية. لذلك نحن نعمل على تدريبهن وتوفير المعدات اللازمة لدعم أنشطة تحويل المنتجات السمكية، مما يسهم في تحسين وضعهن الاجتماعي والاقتصادي.

لو تحدثينا عن التحديات الرئيسية التي تواجه النساء في مجال التمكين الإقتصادي للنساء في السنغال؟

يتطلب سياق تمكين النساء في السنغال نظرة دقيقة على التحديات التي تواجه النساء السنغاليات في سعيهن لتحقيق المساواة والاعتراف بأهمية دورهن في المجتمع. لكن الحواجز الثقافية واللامساواة الهيكلية والصور النمطية للجنسين لا تزال قائمة، مما يعيق في كثير من الأحيان التطور الكامل للنساء في مختلف قطاعات المجتمع.

النساء في السنغال يواجهن عدة تحديات، منها نقص الدعم الفني والمالي، ظروف العمل الصعبة، وغياب البنية التحتية المناسبة والدعم المالي الكافي. كما أنهن يواجهن صعوبات في الوصول إلى المواد الأولية وارتفاع أسعار الأسماك والمنتجات الاستهلاكية وأيضا غياب المعلومات حول الأسواق.

كيف ساهم هذا المشروع في معالجة هذه التحديات؟

نحن قدمنا تدريبا متخصصا في تقنيات التحويل والإدارة المالية وحقوق النساء، بالإضافة إلى ذلك، نوفر المعدات اللازمة مثل قوارب الصيد والعربات الثلاثية، مما يسهل عليهن العمل وتحويل المنتجات السمكية ويعزز قدرتهن التنافسية في السوق من أجل تحسين أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز مساهمتهن في الأمن الغذائي لمجتمعاتهن.

ماهي أبرز نتائج المشروع؟

تم تعزيز مهارات 25 امرأة وفتاة، في تقنيات تحويل المنتجات السمكية وحفظها وقواعد النظافة والسلامة وإدارة البيئة والحفاظ على الطبيعة. بإيجاز، تم تحقيق جميع الشروط لضمان استدامة المشروع وتأثيره. وقد لاحظنا تحسنا ملحوظا في بالمارين من جميع النواحي، في جودة الحياة لدى النساء، حيث تم تحسين ظروف العمل وتوفير فرص جديدة للدخل.

وهو ما نال رضا السلطات المحلية والدينية والوجهاء ومسؤولي الخدمات التقنية. ومع ذلك، من الضروري ضمان المتابعة والدعم لاستدامة وتوسيع هذه المبادرة الرائدة.

كيف ترين تأثير المشروع على المجتمع المحلي؟

المشروع لا يقتصر فقط على تمكين النساء، بل يسهم أيضا في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل الفقر في المجتمع. عندما تكون النساء قادرات على العمل بشكل أفضل، فإن ذلك يعود بالنفع على أسرهن ومجتمعاتهن.

ومن الناحية الاقتصادية، يمثل تمكين النساء اقتصاديا محركا للنمو من خلال تمكين النساء من الوصول إلى التعليم، والعمل، والفرص الريادية، يمكّن للسنغال الاستفادة من خزان غير مستغل من المواهب. إن تمكين النساء لا يقتصر على مسألة المساواة بل هو أيضا استثمار استراتيجي

في التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد.

ويتماشى المشروع أيضا مع سياسات واستراتيجيات السنغال مثل خطة السنغال الناشئة والاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين والعدالة والاستراتيجية الوطنية لتمكين النساء اقتصاديا، ما يقدم فائدة مزدوجة من خلال تعزيز الإنتاج المحلي من جهة والمساهمة في تعزيز قدرات النساء والفتيات ومن جهة أخرى.

ما هي الخطوات المستقبلية التي تخططون لها؟

نهدف إلى توسيع نطاق المشروع ليشمل المزيد من النساء والفتيات في السنغال، وتوفير المزيد من الموارد المالية والدعم. ونعمل أيضا على بناء شراكات مع منظمات أخرى للنساء والشباب وشركاء التنمية لتعزيز تأثيرنا والحصول على مشاركة المستفيدات في برنامج زيارات تبادل ومعارض دولية وتنظيم توأمة مع دول أخرى لما لا ●

مركز التميز الإقليمي للتثقيف المالي :

حاضنة إقليمية في مجال محـــو الأميـــة الماليـــة وتعزيز التثقيـف المـالي

لبنـى النجـار - كـوثـر

مرت سنة تقريبا على إطلاق مركز التميز الإقليمي للتثقيف المالي، والذي يعد ثمرة سنوات عديدة من العمل المتواصل راكم خلالها مركز «كوثر» رصيده التدريبي والمعرفي في المجال، وعزز مكانته كمقدم خدمات لأكثر الجهات الفاعلة في التثقيف المالي في المنطقة العربية. فقد أعلن صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال في فعالية احتضنتها منظمة الألكسو بتونس يوم 11 أكتوبر 2023 عن الإطلاق الرسمي لهذا المركز الذي يهدف إلى نشر الثقافة المالية وتزويد فئات واسعة أهمها النساء والشباب بالمهارات اللازمة لفهم وإدارة الموارد المالية.

وبفضل الدعم المتواصل لمجلس أمنائه ولشركائه وعلى رأسهم برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند»، عمل مركز «كوثر» في اتجاه أن يكون مؤسسة رائدة في مجال تعزيز التثقيف المالي، تدعم جهود مختلف الهياكل والمنظمات والأطراف من مزودي الخدمات المالية وغير المالية وهياكل الدعم والمرافقة وهياكل المجتمع المدني، في مجال التثقيف المالي... ويتنزل ذلك في صميم توجه المركز القائم على أنه لا يمكن تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والشباب طالما لا تتوفر لدى هذه الفئات المعرفة اللازمة ولا القدرة على النفاذ إلى الخدمات المالية المتاحة ولا استعمالها بما يستجيب إلى حاجياتها وأوضاعها المالية.

تشير التقديرات العالمية إلى افتقار حوالي 3.5 مليار شخص بالغ حول العالم، معظمهم يعيشون في الاقتصادات النامية، إلى معرفة المفاهيم المالية الأساسية وفهمها فهما صحيحا. وعلى مستوى المنطقة العربية، تتراوح نسبة المعرفة المالية للسكان البالغين بين 13 بالمائة في اليمن و45 بالمائة في تونس.

مشاريع رائدة في تمكين النساء والشباب ماليّا

وفي ضوء أهمية الشمول المالي كعنصر أساسي لتعزيز القدرة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، قام مركز «كوثر» منذ عام 2012 بتطوير وتنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج الإقليمية، تركزت على التثقيف المالي للنساء والشباب ولإطارات المؤسسات المالية ومؤسسات الدعم والمرافقة لريادة المشاريع. كانت الانطلاقة في إطار الشراكة مع البنك الدولي، حيث نفّذ مركز «كوثر» مشروعا إقليميا حول «تعزيز التمويل الأصغر بين النساء والشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» استهدف مؤسسات التمويل الأصغر وهياكل المجتمع المدني في كل من مصر والمغرب وتونس. ثم وبالشراكة مع شبكة «سند»، تم تنفيذ مشروع «التثقيف المالي لمؤسسات التمويل الأصغر في تونس»، تلته شراكة مع برنامج الخليج العربي للتنمية ووكالة التعاون الألماني ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لتنفيذ مشروع إقليمي جمع ستة بلدان عربية حول «التثقيف والشمول المالي الموجه لفائدة أصحاب المشاريع الصغرى من النساء والشباب» انخرطت فيه مؤسسات التمويل الأصغر وهياكل المجتمع المدني.

يوضح هادي بشير، منسق مشاريع التثقيف المالي في مركز «كوثر» قائلا «هذه المشاريع المنفذة مع شركاء استراتيجيين، ومشاريع أخرى تلتها، تعكس في حقيقة الأمر رؤية استراتيجية لدى المركز تخطط لجعله واحدا من أهم مقدمي الخدمات في مجال الشمول المالي في المنطقة العربية وإفريقيا. وبذلك مثلت المشاريع والبرامج المنفذة مخبرا لتجربة النموذج الذي يعمل «كوثر» على رسم ملامحه».

ومع تشكّل ملامح هذا النموذج، تم في سنة 2017 بعث المركز الإقليمي للتثقيف المالي في نسخته التجريبية ما مكّن من مزيد تطوير علاقات شراكة قوية مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، ليعزز تموقع مركز «كوثر» كمرجع موثوق في مجال التثقيف المالي. فأصبح ينظر إلى «كوثر» كمقدم خبرة وخدمات في مجال تنمية الوعي بأهمية الشمول المالي وتعزيز قدرات مختلف المتدخلين في المجال على مستوى المنطقة.

بفضل هذه المرجعية، أصبح المركز قادرًا على تقديم الاستشارات والدعم الفني للمؤسسات الأخرى الراغبة في تطوير برامج الشمول والتثقيف الماليين على الصعيدين العربي والإفريقي. ويضيف هادي بشير في هذا السياق «على مستوى مركز «كوثر»، وضعنا للمركز الإقليمي للتثقيف المالي هدفا استراتيجيا يتمثل في أن يكون حاضنة إقليمية رائدة في تقديم الخدمات وبناء القدرات واقتراح البرامج والحلول المتعلقة بمحو الأمية المالية وتعزيز التثقيف المالي».

منصتا «أموالنا» و «أتيف» وشبكة سفراء التثقيف المالي: أدوات معززة للشمول المالي في المنطقة

تضمنت الرؤية الاستراتيجية المعتمدة من مركز «كوثر» تطوير آليات تضمن نجاعة الأداء وديمومة نشاط مركز التثقيف المالي. الآلية الأولى التي تم تطويرها هي المنصة الإقليمية للتثقيف المالي «أموالنا»، وهي منصة إقليمية تم تطويرها بدعم من مرفق بناء القدرات السويسري Swiss Capacity Building Facility (SCBF) وبرنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند» بهدف تعزيز الإدماج المالي لذوى الدخل المحدود و خاصة النساء والشباب من خلال توفير وحدات تدريب عن بعد في مجال التثقيف المالي. المنصة تتضمن 10 وحدات تدريبية موجهة بالأساس لفائدة عملاء وعميلات مؤسسات التمويل الأصغر، لكنها متاحة أيضا للأشخاص ولمنظمات المجتمع المدني وكل من يرغب في تعزيز قدراته ومعارفه في مجال الخدمات المالية.

الآلية الثانية هي شبكة سفراء التثقيف المالي التي تم بعثها في إطار مشروع «التثقيف المالي في مجال الخدمات المالية الرقمية» الذي نفذته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالشراكة مع مركز «كوثر» وبالتعاون مع وزارة الماليّة والبنك المركزي التونسي ومرصد الاندماج المالي بتونس في سنة 2022. وقد أثمر المشرع علاوة على التدريبات المقدمة، آلية ثالثة هي منصة «أتيف» للتثقيف المالي التي توفر 7 دروس مجانية استفاد منها (حتى كتابة هذا المقال) 241540 مستخدما ومستخدمة طوّروا معارفهم حول المفاهيم والاستخدامات الرئيسيّة للخدمات الماليّة الرقميّة.

تتعدد إذن مجالات تدخل مركز التميز للتثقيف المالي لتشمل تعزيز القدرات المؤسساتية وإنتاج المعارف من خلال الدراسات وتطوير وحدات وأدلة تدريبية تناسب احتياجات المؤسسات المنتفعة وعملائها. ويتم العمل حاليا على تكوين شبكة إقليمية من المدربات والمدربين في مجال التثقيف المالي. يقول منسق برامج التثقيف المالي في مركز «كوثر»: «نطمح

إلى المساهمة في بناء الأمن والرفاه المالي للأفراد والمجتمعات من خلال تعزيز الشمول والثقافة المالية والرقمية للفئات الأكثر ضعفًا والأكثر استبعادًا، وخاصة النساء. لكن تواجهنا تحديات مختلفة أهمها نقص الموارد المالية لمزيد تطوير المركز، وكذلك اختلاف السياقات والأطر التنظيمية فيما بين البلدان، ما يحول دون إمكانية بلورة محتوى تدريبي موحّد. وبالتالي يتوجب علينا بلورة محتوى حسب البلد الذي نعمل فيه، فقمنا ببلورة محتوى خاص بكل من تونس والأردن والمملكة العربية السعودية».

تجارب ناجحة في الأردن وتونس والسعودية: شراكات تدعم التثقيف المالي

وفق المركز في هذه المهمة بفضل الشراكات المطوّرة ضمن هذه البلدان، ففي الأردن اشتغل المركز بشكل وثيق مع البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغرى ثم مع جمعية إيد بايد للتمكين الاقتصادي والريادة. وفي المملكة العربية مع أجفند واللجنة النسائية للتنمية المجتمعية بمجلس منطقة الرياض ومؤسسة أحياها للإنسانية. وفي تونس مع وزارة الماليّة والبنك المركزي التونسي ومرصد الاندماج المالي، وفي فلسطين مع مؤسسة وفاء.

التثقيف المالي كركيزة أساسية للتمكين الاقتصادي المستدام

إلى جانب البرامج والمشاريع التي ترتبط بشكل مباشر بالتثقيف المالي، يولي المركز أهمية كبيرة لضمان إدراج مكون خاص بالتثقيف المالي ضمن جميع مشاريعه التي تركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وتعتبر هذه الجهود جزءًا أساسيًا من استراتيجيات المركز، نظرًا للدور الحيوي الذي يلعبه التثقيف المالي في تحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية على المدى البعيد، بما يساهم في تعزيز الاستدامة والنمو الاقتصادي في المجتمعات المستهدفة.

إذ يدرك مركز «كوثر» أن التثقيف المالي يعزز فعالية المشروعات الاقتصادية عبر تمكين رواد الأعمال من إدارة أموالهم بشكل أفضل وتوسيع نطاق مشاريعهم بطرق مستدامة. وبدون التثقيف المالي، قد تواجه الفئات المستهدفة صعوبة في الاستفادة الكاملة من الفرص الاقتصادية المتاحة، في حين أن دمجه ضمن المشروعات الاقتصادية يضمن تحقيق نتائج طويلة الأمد.

لقد بات التثقيف المالي شرطا من شروط تحقيق نتائج اقتصادية طويلة الأمد، ففي العديد من البرامج الاقتصادية، يساهم التثقيف المالي في استدامة النتائج. فالتثقيف المالي لا يعزز فقط الوصول إلى الموارد، ولكنه يضمن أيضاً القدرة على إدارة تلك الموارد بفعالية. لقد بينت مشاريع التمكين الاقتصادي للنساء التي ينفذها مركز «كوثر» في إفريقيا أن توفير التمويل أو الفرص الاقتصادية للنساء دون تعليمهن كيفية إدارة الأموال قد يؤدي إلى نتائج قصيرة المدى فقط. أما مع التثقيف المالي، فيتحول التمكين الاقتصادي إلى عملية مستدامة، حيث يسمح بتحقيق نمو مستدام واستقرار مالي على المدى الطويل.

وبينما حقق مركز «كوثر» تقدما كبيرا في نشر الوعي المالي وتعزيز الشمول المالي في المنطقة، يبقى السؤال: كيف يمكن للمزيد من الابتكار في آليات التثقيف المالي أن يساهم في تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية؟ وهل يمكن توسيع نطاق هذه التجارب لتشمل الفئات الأكثر تهميشا في المجتمعات الأخرى؟ التحديات مستمرة، ولكن الفرص المتاحة تفتح آفاقً جديدة لتحقيق مستقبل مالي أكثر استدامة للجميع ●

الشمول المالي

وفقًا للبنك الدولي، يعرّف الشمول المالي بأنه «حالة يُمكن فيها جميع الأفراد والشركات الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية، بما في ذلك الدفع، والادخار، والائتمان، والتأمين، والاستثمار، بطريقة مناسبة وآمنة وميسورة التكلفة». يُعتبر الشمول المالي عاملاً حيويًا لتحقيق التنمية المستدامة وتقليل الفقر، حيث يُمكن الأفراد من إدارة مواردهم المالية بشكل أكثر فعالية وزيادة فرصهم الاقتصادية. لقد تم تحديد الشمول المالي باعتباره عامل تمكين لسبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر .

التثقيف المالي

التثقيف المالي يُشير إلى العملية التي يتم من خلالها تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة لفهم وإدارة مواردهم المالية. يُعرّف البنك الدولي التثقيف المالي بأنه «القدرة على استخدام المعرفة والمهارات المالية لفهم وعرض خيارات مالية مناسبة، والتي تعزز من الاستقرار المالي للأفراد والمجتمعات». هذه المعرفة تتضمن المفاهيم الأساسية مثل الميزانية، والادخار، والديون، والاستثمار.

تم تحقيق خطوات كبيرة نحو الشمول المالي، حيث انخفض عدد البالغين الذين لا يستطيعون الوصول إلى حساب بشكل مطرد من 2.5 مليار في عام 2011 إلى 1.7 مليار في عام 2017 إلى 1.4 مليار في عام 2021. اعتبارًا من عام 2021، كان لدى 76٪ من سكان العالم البالغين حساب. ولكن نظرًا لأن ملكية الحساب تقريبًا في الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، فإن جميع البالغين غير المتعاملين مع البنوك تقريبًا يعيشون في الاقتصادات النامية.

ومع ذلك، لا يزال ما يقرب من ثلث البالغين (1.4 مليار) غير متعاملين مع البنوك في عام 2021، وفقًا لأحدث بيانات مؤشر فيندكس. وحوالي نصف الأشخاص غير المتعاملين مع البنوك يشملون نساء من الأسر الفقيرة في المناطق الريفية أو خارج القوى العاملة.

بين عامي 2017 و2021، انخفضت الفجوة بين الجنسين في ملكية الحسابات من 9 نقاط مئوية إلى 6 نقاط مئوية في البلدان النامية. لكن الفجوة بين الجنسين لا تزال تعيق قدرة النساء على التحكم في حياتهن المالية بشكل فعال. هناك بعض العلامات المبكرة التي تشير إلى أن حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول قد تساعد في سد الفجوة بين الجنسين في العديد من البلدان.

منذ عام 2010، تعهدت أكثر من 55 دولة بالشمول المالي، وأطلقت أكثر من 60 دولة استراتيجية وطنية أو تعمل على تطويرها.

التثقيف المالي للنساء: وجهة نظر أخرى

اديب نعمه - لبنان

قد يبدو رأيي غريبا وغير عملي. لكن لا بد من تحرير تفكيرنا من الوصفات البديهية والتي غالبا ما تقيد طريقة التفكير والعمل، وتأخذنا إلى وجهات محددة مسبقا لا تكون غالبا ملائمة. فما يطلق عليه تسمية «التثقيف المالي للنساء»، أو بالعودة إلى المصطلح الأصلي الأكثر دقة وتعبيرا عن مضمونه وهو «محو الأمية المالية للنساء»، لا يتعلق بتعزيز المعرفة النقدية ولا تمكين النساء من تحقيق اقصى طاقاتهم الكامنة، بقدر ما هو في رأيي عملية تدجين وتطويع وادماج قسري في التفكير الاقتصادي الذكوري.

غالبا ما يكون المستهدف من برامج من هذا النوع، النساء العاملات في مشاريع صغيرة خاصة تسمى «ريادية». وتشتمل هذه البرامج على التدريب على آليات الاقتراض والتمويل والعمليات المصرفية والتسويق وتنظيم حسابات مشاريعهن وفق أسس محاسبية سليمة... الخ. هذا ظاهريا أمر مستحسن، على الأقل من الناحية التقنية. اذ فيه بعد «تعليمي» بالمعنى المباشر يمكن أن يكون مفيدا لهن. هذا التقييم الايجابي لا يأخذ بعين الاعتبار ان مثل هذه الفائدة هي في واقع الامر محصورة بفئة محدودة من النساء العاملات، لا بل بفئة أقل عددا من النساء العاملات لحسابهن الخاص من صاحبات المشاريع الصغيرة أو المتوسطة التي لها حضور ما في السوق. لا تخاطب هذه البرامج احتياجات وظروف عمل وحياة الموظفات والعاملات الأجيرات في مختلف المجالات الإقتصادية، ولا هو يطال حتى النساء الفقيرات في الأرياف أو عشوائيات المدن أو إحيائها الفقيرة اللواتي يعملن بشكل مستقل أو في أنشطة عائلية قليلة الدخل وهامشية بحيث لا يصح أن نطلق عليها تسمية «مشروع ريادي» بالمعنى المتداول. بهذا المعنى لا صلة مباشرة بين محو الأمية المالية المفترضة ضمنا من هذه المشاريع، وبين أي تمكين وتطوير فعليين لمعارف وقدرات غالبية النساء العاملات، مع العلم أن الثقافة المالية ضرورية للجميع، ولجميع النساء، بغض النظر عن كونهن عاملات أو تنطبق عليهن تسمية «ربات المنازل».

إذا نظرنا إلى المسألة من منظور مفهوم «مجتمع الرعاية» الذي يتضمن مفهوم «اقتصاد الرعاية»، فسوف نصل إلى نتيجة مختلفة ربما: أولا، أن الثقافة المالية ضرورية لكون النظام المالي والسياسات المالية تلعب دورا مؤثرا في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، بمن فيهم النساء. ومفهوم القطاع المالي، أو السياسات المالية، يتضمن على سبيل المثال النظام الضريبي، والسياسة النقدية، والنظام المصرفي، ومضمون الموازنات العامة... إلخ. بهذا المعنى فإن بعض الجوانب التقنية والإدارية والمحاسبية الإنتقائية التي تدرج عادة ضمن برامج محو الأمية المالية لا تعدو عن كونها تفاصيل قليلة الأهمية، تساهم في إدماج النساء في هياكل وآليات النظام المالي والاقتصادي السائد بصفتهن «زبائن» أو «ضحايا» يشعرن بالرضا والقبول لكونهن كذلك، مقابل تحسن ما في فرص التمويل أو الاستفادة من آليات السوق. إن أول ما يجب تغييره في هذا المجال، هو الإنتقال من هذا التطويع التقني الذي تتضمنه هذه البرامج، إلى برامج تطور المعارف الاقتصادية ومن ضمنها المعارف المالية بشقيها الهيكلي/السياسي والإجرائي/التقني، وأن يشمل ذلك المواطنين عموما، والنساء عموما، لا مجرد تعليم فئة محدودة من النساء العاملات في مشاريع خاصة متبلورة نسبيا، على كيفية ملء الاستمارات المصرفية، وإدارة عملهن لكي يتمكن من تسديد القروض أو تحقيق أرباح أكبر (غالبا ما تكون ضئيلة أو وهمية وتتم على حساب استغلال ذاتي مضاعف أو استغلال عمل نساء أخريات). إذن، نعم لتعميم المعرفة الاقتصادية النقدية على المواطنين وفي المجتمع لزيادة قدرته على فهم السياسات ومراقبتها واستخدام ذلك في تحسين وضعية حقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا، وبدلا من تعميم النظريات والمفاهيم الاقتصادية السائدة في التيار الرئيسي النيوليبرالي، لا بد من تصحيح الإنحراف السوقي في النظريات الاقتصادية، وتطويرها من منظور تنموي: أي بيئي واجتماعي وقيمي... إلخ، بما فيها المنظور الجنوسي. وبدلا من تكييف نظرتنا إلى الدور المجتمعي للنساء وتطويع نشاطها المنتج ضمن إطار اقتصاد السوق النيوليبرالي الراهن، ربما يمكن التفكير بإعادة النظر في النظريات الاقتصادية المصاغة بدورها من منطق بطريركي وذكوري، وإعادة صياغتها من منظور تنموي – حقوقي – جنوسي. وفي هذا الصدد، لا ننسى مصطلح الاقتصاد Economy المؤلفة من كلمتين: oikonomia (شؤون المنزل المعيشية) oikos وnomoi (قوانين، قواعد)، يعني حرفيا «قوانين إدارة أو تدبر شؤون المنزل المعيشية». أما السوق فهو حيّز وآلية التبادل بين الناس، وهو حيّز وآلية فرعية تشتغل وتتفاعل مع غيره من أحياز الفعل الاقتصادي ولم يكن يختزل كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقيمية على النحو السائد حاليا. لكن مع هيمنة المذاهب الاقتصادية النيوليبرالية تحول التنظيم الاجتماعي من مجتمعات فيها أسواق، إلى أسواق تبتلع المجتمع

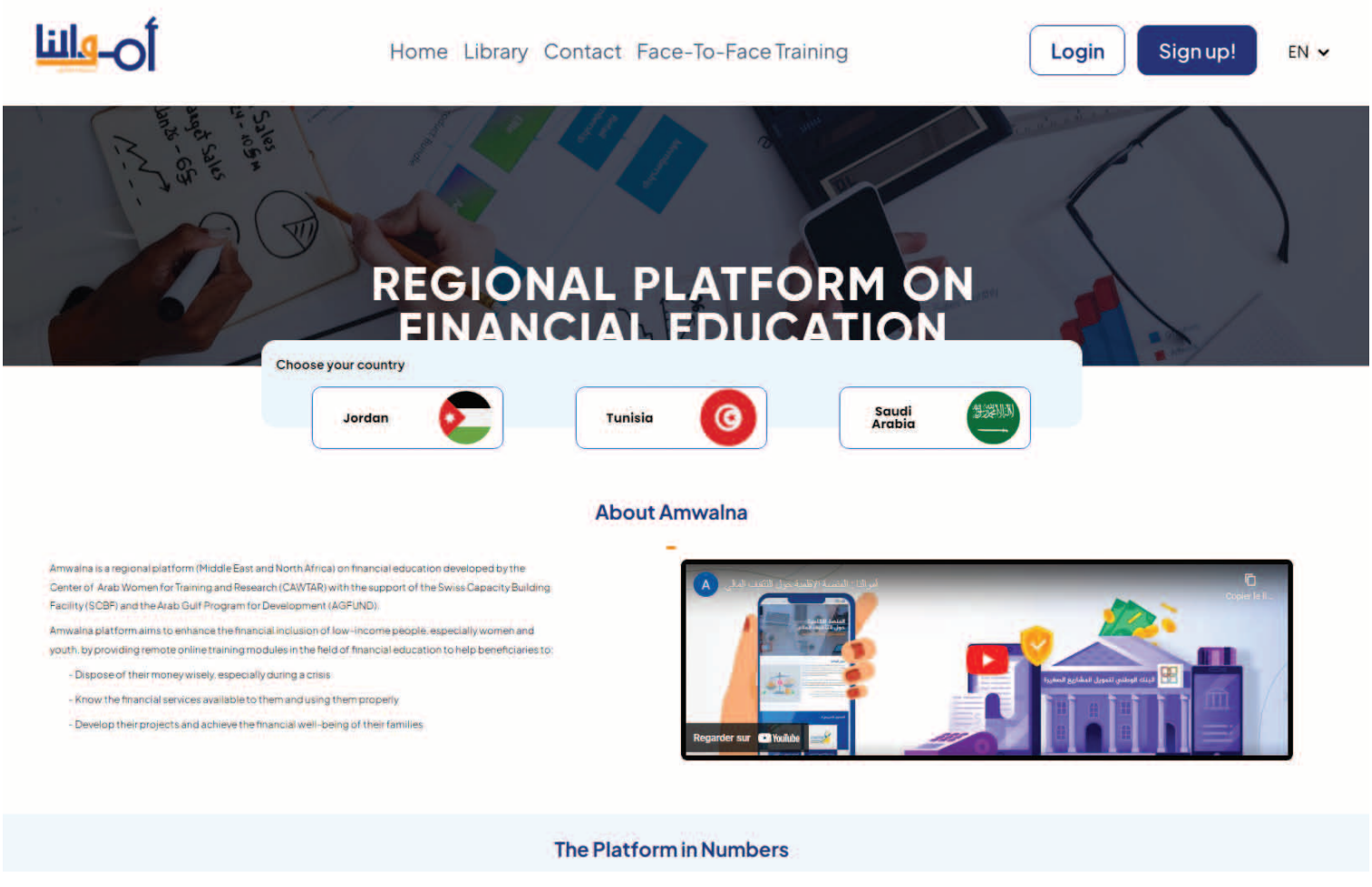

والاقتصاد والقيم وكل شيء آخر. لذلك بات كل شيء يقيّم بقيمته السوقية، وساد التقسيم المسطح بين مجال الإنتاج (المرتبط بالسوق) ومجال إعادة الإنتاج الذي فهم أنه إعادة إنتاج بيولوجية. وتم تخصيص النساء بالرعاية ضمن المنزل ووصفت بأنها رعاية أو عمل غير مدفوع الأجر كأن العمل لا يكتسب قيمته إلا إذا كان له أجر مقيم وفق معايير السوق والمال.

المطلوب – في رأيي – تحرير الفكر التنموي/الحقوقي – ومن ضمنه الفكر النسوي – من هذا القيد الجديد وتجلياته في المفاهيم وبرامج التدخل السائدة، كما هي حال برامج محو الأمية المالية أو التثقيف المالي، الذي يعني – من ضمن ما يعنيه – وفي سياق تاريخي واستراتيجي، إضافة قيد جديد على تفكير النساء (والرجال) يكرس فعليا التقييم الدوني للعمل الرعائي، ويجعل من القيمة السوقية التبادلية المعيار الوحيد للعمل والإنتاج والنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

أما إذا أخذنا بعين الاعتبار المعنى الأصلي للاقتصاد، وقبلنا بضرورة تصحيح الانحرافات البطريركية والذكورية في النظريات الاقتصادية، بات بإمكاننا بناء تصور معكوس تماما لكل ما هو مقصود بمحو الأمية المالية. فهل لمن هو مقتنع بهذه المقاربة بملاءمة مشاريع وتدخلات من هذا النوع، ان يشرح ما الذي جعله يفترض وجود أمية مالية أو ضعف في التدبير المالي لدى النساء، لاسيما الفقيرات منهن أو ربات المنازل؟ وإذا ما أعدنا الإعتبار للمفهوم الأصلي للإقتصاد بما هو في أساسه إدارة وتدبير شؤون المنزل المعيشية، فهل هناك من هن أكثر معرفة بذلك من الملايين المتعاقبة من أجيال النساء اللواتي حافظن على استمرارية الأسر والمجتمعات منذ فجر الحضارة؟ ومن الذي يستطيع أن يجزم أن أي مدرب أو مدربة على الثقافة المالية وفق المفهوم السائد، يعرف إدارة موازنة الأسرة ومعيشتها بكفاءة أكثر من ربة منزل لم يسعفها الحظ في أن تتعلم في المدرسة أو الجامعة، كما كان عليه الأمر مع جداتنا وجدات جداتنا؟ وهل هناك من يستطيع أن يضيف معرفة حقة إلى موظفة إدارية أو مدرسة أو عاملة في مصنع...إلخ، في كيفية توزيع رابتها المتواضع بين حاجات الأسرة وحاجاتها الشخصية ومتطلبات الحياة الأخرى؟

إنها المعرفة الأصيلة العميقة المتأصلة في تقاليد ما قامت به النساء عبر القرون – إن لم نقل آلاف السنين – في الحفاظ على الحياة الفردية والأسرية والجمعية، وهذا هو هدف الاقتصاد والتدبير المالي. مهمة قمن بها بجدارة وشوهتها السياسات والممارسات الطبقية والبطريركية والذكورية التي كان لها الدور الأكبر في هدر الحياة والموارد. فهل تحتاج النساء إلى التعلم من هؤلاء فعلا؟ هؤلاء الذين هم على الأرجح أميون من منظور حقوقي واجتماعي وقيمي ومعرفي مخالف للأيديولوجيات السائدة؟ ●

الأستاذ والباحث في علوم البيئة د. يوسف الكمري في حديثه لـ«كوتريات»:

تعزيز الشمول المالي للنساء والفتيات يساعد على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وعلى تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية دائمة

لا شك في أن التثقيف المالي يساهم بقدر كبير في تمكين الفئات الضعيفة، لاسيما النساء والشباب، حيث تساعد المعرفة المالية في تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات مالية مستدامة. وهو ما يزيد من فرص المشاركة في الجهود المبذولة لمواجهة التغير المناخي. فالعلاقة بين هاذين المجالين تعتبر ضرورية لتطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة التغير المناخي، حيث أن تحسين الشمول المالي يعزز من القدرة المجتمعية على التكيف والابتكار. في هذا السياق، يهدف هذا الحوار مع الدكتور يوسف الكمري الأستاذ والباحث في علوم البيئة والاستشاري في قضايا المرأة والتنمية المستدامة، عضو الشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد» من المغرب إلى فهم العلاقة بين تعزيز الثقافة المالية خاصة في صفوف النساء والشباب، وبين القدرة على التكيف مع التغير المناخي.

حاورته لبنى النجار

كوتريات : لا يقتصر التثقيف المالي فقط على إدارة الأموال، بل يشمل أيضا التعرف على أهمية الاستدامة البيئية. ما أهمية ذلك بالنسبة إلى النساء والشباب في وقتنا الراهن وفي السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم؟

خلال سنة 2010، قامت مجموعة العشرين (G20) بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي، منها مبدأ «التمكين»، الذي يبدأ بتبني برامج توعوية وتثقيفية موجهة لفئات محددة. إذ يُعتبر التثقيف المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في تعزيز النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، خصوصاً لدى النساء والفتيات، وهما عنصران رئيسيان في عملية التنمية المستدامة. ومن هنا، أريد أن أؤكد على أن التثقيف المالي يساعد على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة لأجندة التنمية المستدامة 2030 بما فيها الأهداف البيئية: الهدف 6 – المياه – الهدف 7: الطاقة – الهدف 13: المناخ – الهدف 14: الحياة تحت الماء – الهدف 15: الحياة البرية والتصحر. وفي نفس السياق، يأتي تمكين النساء والفتيات في أولويته،

بناء قدرات النساء والفتيات، وتذليل التحديات أمام مشاركتهن في المجال الاقتصادي والمالي، ليكنّ عنصرا فاعلا ورائدا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتبوأن مكانتهن في المجال السوسيو-اقتصادي والبيئي، وليكن نموذجا للريادة في المشروعات الخضراء.

كوتريـــات : ما هي، بناء على تجربتك في العمل الميداني والجمعوي، التحديات الرئيسية التي تواجه النساء والشباب في الحصول على التثقيف المالي في المجتمعات القروية؟

تواجه النساء، وخصوصا النساء القرويات، على مستوى العالم عددا من التحدّيات التي تحول دون النفاذ إلى التثقيف المالي من بينها طبيعة المرجعيات التنظيمية والسياسات غير الممكنة، والتحدّيات المرتبطة بالنظم الاجتماعية والأعراف المحلية السائدة. هذا إلى جانب انخفاض مستويات المعرفة المالية لدى النساء والفتيات، والعوامل الجغرافية، مثل بعد المسافة بينهن وبين أماكن توفر الخدمات والتثقيف المالي. بالإضافة أيضا إلى غياب مكونات المجتمع المدني المؤهل للقيام بأدواره الطلائعية من أجل تجاوز هذه التحديات. وتشير مجموعة من المراجع الدولية ليس فقط في الدول النامية، وإنما كذلك في الدول المتقدمة إلى انخفاض مستويات التثقيف المالي واختلاف السلوك المالي للمرأة مقارنة بالرجل وهو ما يعزى إلى عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية. بالتالي لا تتوفر للمرأة المعرفة المالية التي تمكّنها من المقارنة ما بين الخدمات المالية المختلفة، وفهم المصطلحات المالية واتخاذ قرارات مالية صائبة بشأن إدارة الأموال. وبالتالي تنخفض مستويات الثقة المالية لديها وتتعرض بشكل أكبر للتقلبات في سلوكها المالي مقارنة بالرجل داخل المجتمع الواحد ..

كوتريـــات : هل تؤثر في رأيك هذه التحديات على قدرة النساء على الاستثمار في مشاريع قادرة على التكيف المناخي؟ وكيف يكون ذلك؟

نعم، بكل تأكيد، كل هاته التحديات التي تم ذكرها، يمكن أن تؤثر على قدرة النساء والفتيات على الاستثمار في بلورة وإعداد مشاريع خضراء قادرة على التكيف مع تغير المناخ. ويعد التمويل المراعي لمنظور النوع الاجتماعي والبيانات والإحصاءات القوية أمران أساسيان، فبينما تتدفق مليارات الدولارات على القضايا البيئية، فإن جزءا ضئيلا يراعي منظور النوع الاجتماعي وجزءا أقل بكثير يستهدف العلاقة بين المناخ والنوع الاجتماعي على الصعيد العالمي. لقد كان عام 2020 عاما قياسيا لسوق السندات

الخضراء والاجتماعية والمستدامة، حيث تجاوز إجمالي الإصدارات 600 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، فإن أقل من 1 % من هذه السوق يتوافق مع أهداف تمكين المرأة. ومن الضروري أن ندرك أنه يمكن للأدوات المالية المتنوعة أن توفر تمويلا ميسورا وسهل المنال للجمعيات والتعاونيات النسائية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تشمل المنح البيئية العالمية أو الوطنية أو دون الوطنية شروطا ومتطلبات للإبلاغ، تكون مصمّمة لتتناسب مع استراتيجيات وأهداف الجمعيات النسائية. كما يساعد التثقيف المالي النساء على وجه الخصوص على إدارة الأموال بشكل أفضل، واتخاذ قرارات أكثر حكامة فيما يتعلق بقرارات الادخار والاستثمار. وكذلك على تأسيس مشروعات خضراء جديدة، إضافة إلى دوره الإيجابي في زيادة مستويات نفاذهن ونفاذ عوائلهن لفرص الاقتصاد الاخضر الدائري ممثلة في الحصول على خدمات التعليم والصحة والانخراط في وظائف خضراء.

كوتريـــات : ما هو إذن وبشكل أوضح دور تمويل المناخ في دعم المبادرات التي تستهدف تمكين النساء في مواجهة التغير المناخي؟

تعد وسائل تنفيذ اتفاق باريس للمناخ، ومن بينها التمويل والتدفقات المالية والتكنولوجيا وبناء قدرات الدول النامية ضرورية جدا لدعم العمل المناخي، نظراً إلى الحاجة الملحة لتوفير مزيد من التمويل بشروط ميسّرة وبتكلفة مناسبة لتلبية احتياجات وأولويات المجتمعات المحلية، خصوصا النساء والشباب. ومن المخطط أن تركز نتائج ومخرجات الحصيلة العالمية على تحديات التنفيذ، كما نتوقع أن يتم معالجتها بشكل فعّال وملموس من خلال اعتماد هذا الهدف الكمّي الجماعي الجديد بشأن التمويل في التغلب على هذه التحديات. وفي هذا الصدد، لقد تم إطلاق مدوّنة تمويل رائدات الأعمال – وهي التزام من جانب مقدمي الخدمات المالية والجهات التنظيمية وبنوك التنمية وغيرها من الجهات الفاعلة في المنظومة المالية بالعمل معا لزيادة التمويل المقدم للمشروعات الخضراء التي تقودها النساء. فبالموازاة مع تحسين قدرة النساء والفتيات على الوصول إلى التمويل والمعرفة بالممارسات الذكية مناخيا، أصبحت النساء المتمكنات أيضا أكثر استعدادا لحماية الموارد الطبيعية ومنع تدهور الأراضي ومحاربة التصحر والتكيف مع التغيرات المناخية.

كوتريـــات : هل لديك أمثلة عن برامج أو مبادرات نجحت في دمج التثقيف المالي مع جهود التكيف المناخي في الدول العربية أو أفريقيا؟

أكيد توجد أمثلة عديدة على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال، لا الحصر، أطلقت أمانة صندوق تغير المناخ في أفريقيا خطة لدعم آليات تمويل التكيف مع المناخ لرائدات الأعمال والشباب. وعملت الخطة التي تحمل عنوان « تكيف الشباب: تمكين النساء والشباب من ريادة الأعمال وخلق فرص العمل في التكيف مع المناخ والقدرة على الصمود»، على تطوير مشاريع مبتكرة وقابلة للتحويل وقابلة للتمويل مع تغير المناخ، وتتماشى مع المساهمات المحددة وطنيا في البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، يعد برنامج «تكيف الشباب» برنامجا رائدا في إطار برنامج تسريع التكيف في أفريقيا، الذي يطلق العنان لإمكانات الشباب غير المستغلة في أفريقيا لدفع الصمود والمشاريع الخضراء. وجاء الإطلاق الافتراضي عقب الموافقة على منحة تمويل بقيمة مليون دولار من قبل شركاء التنمية التابعين لصندوق تغير المناخ في أفريقيا للمشروع. وقد حشد الحدث أصحاب

المصلحة، بما في ذلك فريق المشروع، ومراقبة الجودة، والتكيف، والمساواة بين الجنسين، وخبراء الاتصال، وخبراء تغير المناخ والنمو الأخضر لتبادل الخبرات. أما على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأيضا، واستنادا إلى استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته 2022 - 2030، فقد عملت هاته الأخيرة، على تمكين التدخلات والدعم الموجه لتمتين توفير التمويل الخاص للعمل المناخي في أسواق رأس المال المحلية، وخاصة للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم من خلال نُهج الشمولية بحيث تتوجه إلى النساء والفئات الهشّة عبر تعزيز القدرات في التثقيف المالي والبحث عن سبل تمويل مشاريع التكيّف مع التغير المناخي

كوتريـــات : كيف يمكن للتثقيف المالي أن يسهم في تحسين الوصول إلى التمويل لمشاريع تركز على التكيف مع التغير المناخي؟

بناء على المادة السادسة (6) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يعتبر التعليم والتدريب والتوعية العامة من أولويات اتفاق باريس للمناخ. وعليه، تدعو الأمم المتحدة إلى وضع وتنفيذ برامج للتعليم والتوعية العامة بشأن تغير المناخ وآثاره، وذلك عبر إتاحة إمكانية حصول الجمهور على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وآثاره، ومشاركته في تناول تغير المناخ وآثاره وإعدادات الاستجابات المناسبة، وأيضا تدريب الموظفين العلميين والفنيين والإداريين، بما فيهم النساء والشباب. ويشكل الحصول على موارد كافية، بما فيها التمويل، في أحيان كثير شرطا مسبقا لضمان مشاركة النساء والشباب مشاركة طويلة الأجل ومؤثرة في عملية صنع القرار والعمل في مجال تغير المناخ. وفي إطار خطة المستقبل بطاقة نظيفة، أنشأت أستراليا برنامج منح للمعلومات في مجال كفاءة الطاقة لمساعدة المؤسسات والمنظمات غير الهادفة للربح، التي تعمل مع مؤسسات الأعمال صغيرة ومتوسطة الحجم والمنظمات المجتمعية لتقديم معلومات بشأن تحسين استخدام الطاقة. وتلقت 28 منظمة قرابة 20 مليون دولار أسترالي من أجل هذه الأنشطة في الدورة الأولى للبرنامج. ومن الأمثلة الأخرى على المنح الصغيرة القادرة على تمكين النساء والشباب وأصحاب المصلحة وتعزيز مشاركتهم في تنفيذ الحلول المناخية، صندوق الشباب الحضري التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. فهو صندوق عالمي يدعم مشاريع في البلدان النامية يصمّمها ويقودها وينفذها الشباب أنفسهم. وفي كل عام، تتقدم أكثر من 8000 منظمة شبابية للحصول على منح تصل إلى 25000 دولار أمريكي، بمتوسط يبلغ 120000 دولار للمنحة. وبالإضافة إلى المنح، يمكّن صندوق الشباب الحضري المنظمات الشبابية عن طريق برامج التدريب وبناء القدرات والإرشاد المحددة الأهداف.

كوتريـــات : طبعا، كل ما ذكرته هنا مهم جدا، وهو ما يدفعني إلى أن أسألك عن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تحققها المجتمعات من خلال تحسين التثقيف المالي في سياق التغير المناخي؟

تُعد الثقافة المالية ضرورية لتعزيز التمكين الفردي، والاستقرار الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي، وتلعب دورا حاسما في تشكيل الرفاهية الاقتصادية والحراك الاجتماعي والرخاء الشامل. ويمكّن محو الأمية المالية لدى النساء والشباب من السعي بشكل جيد لاستغلال الفرص الاقتصادية ومواجهة التحديات المالية، والمساهمة بشكل نشط في تحقيق الازدهار على المدى المتوسط والبعيد. إن فهم هذه الفوائد له قيمة خاصة في السياق الحالي لجهود التحفيز الاقتصادي والتعافي المرتبطة بتداعيات التقلبات المناخية. وتشير الأدلة إلى أن السعي إلى تحقيق رفع الوعي والتثقيف المالي عند النساء والفتيات قادر على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وهو أفضل وسيلة لتحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية دائمة. وهذا يتأتى عبر تخطيط وتنفيذ البرامج التدريبية الهادفة إلى توعية وتثقيف النساء والفتيات بجميع القضايا المالية والاقتصادية المطلوبة في حياتهن اليومية، والتي تمكنهن من تخطيط وتنفيذ مشروعات صغيرة ومتوسطة داعمة للاقتصادات الخضراء في سياق تغيّر المناخ.

كوتريـــات : كيف تتصور دور المعرفة المالية لدى مختلف الفاعلين التنمويين في تعزيز الجهود العالمية لمواجهة تحديات التغير المناخي في المستقبل؟

تتأثر الحياة وسبل العيش بتغيّر المناخ، لهذا يدرك العالم أجمع، أن منظومة التمويل المناخي الراهنة لا تتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية. إذ تواجه الاستثمارات المطلوبة في الدول النامية فجوة تقدر بتريليونات الدولارات، وتحصل الدول الأقل اسهاما في تغير المناخ على أقل قدر من التمويل رغم أنها الأكثر تضررا من آثاره. ودعيني

أجدد هنا، التأكيد على ضرورة توفير التمويل المناخي بشروط ميسرة وبتكلفة مناسبة للدول النامية لتمكينها من تعزيز العمل المناخي لديها وتوسيع نطاقه بشكل ملموس، خصوصا لدى الفئات المجتمعية الأكثر هشاشة اقتصاديا واجتماعيا. ويمكنا تعريف «تمويل العمل المناخي» على أنه تدفق الأموال التي تسهم في «التخفيف» من آثار تغير المناخ، أي الحد من انبعاثات الكربون أو تجنبها، و «المرونة والتكيّف» وإدارة مخاطر تغير المناخ وآثاره. وتعد الفجوة التمويلية في مجالي التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه كبيرة في الأسواق الصاعدة، ومن المتوقع أن تتراوح بين 1.7 و3.4 تريليونات دولار سنويًا بحلول عام 2024. ونظرا للدور الرئيسي الذي تقوم به النساء والفتيات في العمل المناخي، يستدعي من مختلف الفاعلين التنمويين وكافة الأطراف المعنية تسليط الضوء على الالتزام المشترك بالمساواة بين تمثيل الجنسين. وكذلك الاعتماد على بيانات دقيقة ومصنفة حسب الجنس، بالإضافة إلى تسريع التمويل المناخي المراعي للنوع الاجتماعي عبر تعزيز القدرات في مجال التثقيف المالي، وذلك بغية دعم العمل المناخي الذي تقوده النساء والفتيات.

فمن منظوري الخاص، يعبر التعاون في مجال المعرفة المالية بين المؤسسات المالية والحكومات والشركاء الدوليين والمجتمع المدني أمرا ضروريا لدفع التمويل العادل والشامل، وضمان الاستقرار المالي لدى الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة، مع تلبية طلبات النساء في شأن تمويل المشاريع الخضراء. وإن المواءمة المرنة بين استراتيجيات التمويل الأخضر والشمول المالي تتطلب بذل جهود متضافرة من جانب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ويمكن للشركاء الدوليين الإسهام من خلال التمويل وبناء القدرات. ومع ظهور المخاطر المناخية في الأفق، يجب على المؤسسات المالية الشريكة الانخراط بنشاط ومحاولة تثمين نتائج سياسات التمويل الأخضر لبدء سلسلة من زيادة الشمول والقدرة على الصمود التي تعالج التحديات العالمية المطروحة، وفي مقدمتها تغيّر المناخ ●

التثقيف المالي ودوره في تمكين النساء

كيف يراه خبراء وخبيرات شبكة «أنجد»

في السنوات الأخيرة، تصاعد الاهتمام بمفهوم التثقيف المالي باعتباره أداة محورية للتمكين الاقتصادي، لا سيما في سياق دعم النساء في المنطقة العربية. إذ طالما اعتبر التثقيف المالي أداة محورية لتعزيز الوعي المالي والتمكين الاقتصادي، حيث يمكّن الأفراد من اتخاذ قرارات مالية واعية ومستدامة. ورغم أن التثقيف المالي يعد وسيلة مهمة لتمكين النساء من اتخاذ قرارات مالية مستقلة، فإن المفهوم نفسه لا يزال يكتنفه الغموض ويثير نقاشات متعددة حول فعاليته وجدواه الحقيقية في تحقيق هذا التمكين.

إذ توجد انتقادات تشير إلى أن التثقيف المالي وحده لا يكفي لتحقيق التمكين الكامل. فبعض النقاد يرون أن تعليم النساء كيفية إدارة الأموال لن يكون فعالاً إذا لم يترافق ذلك مع جهود أكبر لمعالجة التفاوتات الهيكلية، مثل تحسين فرص النساء في سوق العمل وزيادة المساواة في الأجور. فالفهم المالي، رغم أهميته، قد لا يكون كافيًا في ظل غياب فرص العمل العادلة أو التمييز المستمر في الحقوق الاقتصادية.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار دور التثقيف المالي في دعم النساء في مكافحة الفقر وتعزيز استقلاليتهن المالية. فالتثقيف المالي يمكّن النساء من تخطيط حياتهن المالية بشكل أفضل، مما يساعدهن على اتخاذ قرارات أكثر ذكاء واستدامة بشأن كيفية ادخار المال وتجنب الديون غير الضرورية.

وبالنظر إلى أهمية هذا المفهوم، نستعرض في هذا المقال مجموعة من التعريفات التي صاغها عدد من الخبيرات والخبراء أعضاء الشبكة العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد» من عدد من البلدان العربية، انطلاقًا من تجاربهم ومعرفتهم الميدانية والشخصية بالتثقيف المالي.

زكريـــاء بن ضيـا ـ تونـس

يعتبر التثقيف المالي جزءًا جوهريًا من دعمنا في Excelity Lab، حيث نسعى من خلال برامجنا إلى تمكين النساء والشركات الناشئة لتطوير معرفتهن المالية. التثقيف المالي يمنح رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة، وخاصة النساء، الأدوات اللازمة لإدارة مواردهن المالية بفعالية واتخاذ قرارات استراتيجية تعزز من استدامة مشاريعهن. نحن نؤمن بأن هذه المعرفة تمثل خطوة حاسمة نحو تمكين المرأة وتعزيز قدرتها على بناء استقلاليتها الاقتصادية والمساهمة في الاقتصاد. عبر هذه المعرفة، نعمل على إعداد جيل من القائدات ورائدات الأعمال القادرات على تحويل أفكارهن إلى مشاريع ناجحة.

بســام عيشـــة ـ ليبيـــا

ال‌تثقيف المالي للنّساء هو العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك النّساء لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات والإرشاد المالي و/أو النصيحة المالية الموضوعية، وتطوير مهاراتهن وثقتهن بالخدمات المالية.

يهدف كل ذلك إلى زيادة وعيهن بالفرص والمخاطر المالية، وليصبحن قادرات على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات صحيحة، وتعريفهن لمن يتوجهن في حال احتجن للمساعدة، واتخاذ خطوات فعالة أخرى من شأنها تمكينهن ماليّا واقتصاديّا وتحسين الرفاه المالي الخاص بهن.

ويمثل ذلك خطوة أساسيّة ومحورية لتحقيق الشّمول المالي للنّساء وخاصة: ذوات النصيب الأقل من القرائيّة والنّساء ذوات الإعاقة والنّساء في الأوضاع الهشّة، في إطار برامج تمكينهنّ الاقتصادي وخاصة القدرة على التحكّم بالموارد وإدارتها والتصّرف بها واتّخاذ القرارات المبنية على تقدير المخاطر المالية والحدّ منها، وكذلك القدرة على دراسة الجدوى الاقتصادية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصّغر.

رجـــاء مرجـــاني ـ المغـرب

=التثقيف المالي يحيل إلى المعارف والكفاءات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة في المجال المالي، والتحفيز والثقة اللازمة لاستخدام هذه المعرفة والفهم في مجموعة واسعة من السياقات. وقد يكون هذا الاستعمال في مجال الاقتراض أو الاستثمار أو الادخار أو غيره. فيما يخص تمكين النساء، يلاحظ فرق كبير إذا قارناهن بالرجال، سواء من حيث الولوج للخدمات المالية أو إلى الفرص والموارد، ومدى قدرة النساء على التحكم في حياتهن، سواء داخل المنزل أو خارجه ... وغالبا ما تتبنى النساء مقاربة فيها الكثير من الحذر مع القليل من روح المخاطرة، وهذا من شأنه أن يحد من كمية الأرباح المحتملة.

د. يـــوسف الكمـــري ـ المغرب

يمكن تعريف التثقيف المالي على أنه مجمل الأنشطة التي يتم من خلالها بناء ودعم تمثلات فئة معينة لمفهوم الخدمات والموارد المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم دروس ودورات تدريبية في المجال المالي،

وتطوير كفاياتهم ومهاراتهم ذات الصلة بالخدمات المالية وذلك بهدف زيادة وعيهم بالفرص والمخاطر المالية، وليصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات صائبة، وتوجيههم بشكل صحيح إلى الجهة المناسبة في حال احتاجوا للمساعدة، والبحث عن مصادر لتمويل مشاريع تنموية من شأنها تحسين الرفاه المالي الخاص بهم.

ويسعى التثقيف المالي للنساء القرويات إلى التمكين الاقتصادي لهن، فهو لا يفيدهن فحسب – بل يفيد أيضاً أسرهن ومجتمعاتهن. ومن خلاله تزيد مداخيل النساء الريفيات، وتحميهن هذه المعرفة من الصدمات المالية المرتبطة بالتقلبات المناخية والكوارث الطبيعية. ومع تعزيز القدرات في مجال التثقيف المالي تصبح النساء الريفيات المتمكنات أيضاً أكثر استعدادا لحماية الموارد الطبيعية والتكيف مع التغير المناخي والبحث عن مصادر التأمين والتمويل لمشاريعهن التنموية من أجل توفير الاستقرار المالي في مواجهة مخاطر المناخ، وتحفيز الزراعة الذكية مناخيا، وإطلاق العنان لخيارات التمويل الأخرى.

كريم محمد محمود اعليات - موريتانيا

يمكن تعريف التثقيف المالى بأنه العملية التي يتم من خلالها تحسين إدراك المستهلكين والمستثمرين لمفهوم الخدمات والمنتجات المالية المتوافرة والمخاطر المصاحبة لها، وذلك عن طريق تقديم المعلومات أو النصح المالى أو الارشادات من خلال التجارب. وله أهمية جلية تنعكس على المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاصة من خلال توازن عملية الإدخار والقرض.

محمد الأمين ابده - موريتانيا - منتج صحفي

أهمية التثقيف المالي تتجلى في تمكين الأفراد من التحكم في مواردهم المالية، مما يساهم في تحسين نوعية حياتهم وتقليل الفجوة الاقتصادية بينهم وبين الآخرين. بالنسبة للنساء، فإن التثقيف المالي يلعب دوراً محورياً في تعزيز قدرتهن على المشاركة الفعالة في الاقتصاد واتخاذ قرارات مالية مستقلة. هذا النوع من التمكين يساهم في تقليص الفجوة بين الجنسين ويزيد من قدرتهن على إدارة أعمالهن الخاصة أو استثماراتهن بطريقة مستدامة.

سماح الشغدري – اليمن

يعدُّ التثقيف المالي ركيزة أساسية في تعزيز قدرة النساء على إدارة مواردهن المالية بفعالية، مما يسهم في تحقيق الاستقلال المالي. في سياق مجتمعي يتسم بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية، يُسهم التثقيف المالي في تمكين النساء من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة تُعزز من فرصهن في تحسين جودة حياتهن.

من خلال فهم المبادئ الأساسية مثل الادخار، الاستثمار، وإعداد الميزانية، تتمكن النساء من إدارة أموالهن بشكل أفضل. وقد أثبتت العديد من الدراسات أن النساء اللاتي يكتسبن المعرفة المالية يتمكن من إطلاق مشاريع صغيرة ناجحة، وتحسين إدارة الديون، مما يسهم في تعزيز استقرارهن المالي.

كما أن التثقيف المالي يلعب دوراً مهماً في كسر الحواجز الاجتماعية التي تحد من مشاركة النساء في سوق العمل. إذ يعزز من ثقتهن في اتخاذ قرارات مالية مستقلة، مما يساهم في تغيير ديناميات السلطة داخل الأسر والمجتمعات.

سهام فضلي - الجزائر

إن تأهيل النساء بكل المعارف المالية أصبح أكثر ضرورة من أي وقت مضى، لإدارة شؤونهن المالية الشخصية بفعالية، وفهم المفاهيم المالية مثل الادخار، والاستثمار، والائتمان، والضرائب، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المال وتجنب المشاكل المالية، والتخطيط للمستقبل، والاستثمار في الفرص المربحة، والمساهمة في النمو الاقتصادي.

توعية النساء بمسائل المال تؤدي أولاً إلى ازدهار شخصي وثانياً إلى تقليل الفجوات الاجتماعية وضمان استقرار اقتصادي مستدام في المجتمع. حيث تواجه النساء غالباً تفاوتات اقتصادية ومالية، ويمكن أن يساعدهن الوصول إلى تثقيف مالي ملائم في التغلب على هذه العقبات. حتى اليوم، تعاني النساء من عدم المساواة في الأجور.

لذلك، يجب تعزيز المهارات المالية لدى النساء، من خلال تحسين استقلالهن الاقتصادي، وقدرتهن على التحكم في مستقبلهن ومستقبل أسرهن وأطفالهن، وتعزيز مشاركتهن الفعالة في اقتصاد البلاد.

أعتقد أن التثقيف المالي للنساء يسهم في تمكينهن، وتقليل الفجوات بين الجنسين، وخلق مجتمعات أكثر شمولية وازدهارًا.

لا شك أن التثقيف المالي يملك إمكانيات كبيرة لتحسين حياة النساء وتعزيز استقلاليتهن المالية. ومع ذلك، لتحقيق التمكين الفعلي، لا بد أن يكون التثقيف المالي جزءًا من منظومة متكاملة تشمل توفير فرص العمل، والمساواة في الأجور، والوصول إلى الموارد المالية. يجب أن تترافق المعرفة المالية مع جهود أكبر لتغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تقيد النساء في العديد من المجتمعات. فالتثقيف المالي هو خطوة أولى وأساسية على طريق التمكين، لكنه ليس الحل الكامل. إنه يوفر الأدوات، لكن يجب أن يتوفر السياق الداعم الذي يمكّن النساء من استخدام هذه الأدوات بفعالية.

أهـال بابكـر - السودان

أجســـاد النســـاء ميـــادين للقتـــال ومراتـــع للمتعـــة

لقد فتح النزاع المسلح الذي اندلع في السودان في أبريل 2023، أبوابا واسعة للعنف ضد النساء، وخلق بيئة صالحة لكل اشكال العنف ضدهن والتي تمثلت في الضرب والقتل والاغتصاب والعنف الجنسي، والتعذيب والمعاملة القاسية، بالإضافة للاحتجاز والاستعباد الجنسي وهو أسوء أنواع العنف ضد النساء. تستغّل النساء جنسيا بهدف المتعة، وترتضيه النساء قسرا وجبرا مقابل الحصول على الطعام والأمان الذي لا يتوفر في ظل هذه الظروف المميتة، وكذلك من أجل السماح لهن بالدخول للمنازل التي هجرها سكانها ونزحوا منها بسبب الحرب لنهب ما فيها وبيعها لإعاشة أسرهن وأطفالهن. تقول إحدى النساء «إنها معادلة صعبة وأمر مروّع وخطايا لا تغتفر، إلا أنه للأسف لا خيار لنا سوى ذلك».

لقد بيّنت التقارير ذات الاحصائيات الموثوقة للفترة من 15 أبريل 2023 الي 30 أبريل، أن عدد حالات الاغتصاب والعنف الجنسي التي وصلت المستشفيات وتم توثيقها كحالات طبية، بلغت 447 حالة، إلا أن الأرقام لا تعكس الواقع. فالكثيرات من اللائي تعرضن للعنف لم يصلن أي مستشفى ولم يبلغن الجهات الشرطة للقيام بدورها في التحقيق والتحري، بالإضافة إلى الخوف من الوصمة الاجتماعية والعار الذي يلحق بالناجيات وأسرهن في مجتمع يقدس شرف المرأة وعذريتها حتى في ظروف الحرب التي اتخذ فيها الاغتصاب والعنف الجنسي أداة وسلاح يستخدم في أجساد النساء كساحات للقتال. كان ذلك خاصة في دارفور والخرطوم وفي الجزيرة التي جرى فيها عنف مأساوي وغير مسبوق. واستنادا على ذلك صرحت الأستاذة سميه اسحق مديرة وحدة مكافحة العنف لراديو «دبنقا»: « في الأحداث الأخيرة بولاية الجزيرة، سجلت 236 حالة، وفي إحدى القرى وقعت 17 عملية اغتصاب، بالإضافة إلى حالة اغتصاب جماعي استهدف الممرضات في إحدى المراكز الصحية». وأوضحت «إن الجهات المختصة تتحفظ على نشر أسماء القرى والأمكنة التي حدثت بها الحالات خوفا من الوصمة».

لقد امتلأ ماعون هذه الحرب بكثير من الروايات والحكايات المؤلمة لنساء تعرضن للاغتصاب والعنف الجنسي أمام أسرهن. وعندما يحاول أحد أفراد الأسرة حمايتهن ومنع هذا الفعل مصيره دون تردد الموت رميا بالرصاص أمام أعين أسرته، كما في حالة الطبيب الذي اقتحم بيته مجموعة من جنود الدعم السريع طلبا لبناته وعندما اعترض تم قتله بدم بارد. وصونا لعفة بناتها وحمايتهن من الاغتصاب تقول إحدى الأمهات «عندما تهجموا علينا أنا وبناتي نزعت ملابسي وطلبت من بناتي الدخول لإحدى الغرف ليتم اغتصابي بدلا منهن»..

حالة أخرى لشابة لا تتعدى السابعة عشر من عمرها، تقول «طرقوا بابي وسألوني إن كان هنالك شخص آخر بالمنزل، حيث يبدو أنهم يبحثون عن مقاتلين. وعندما لم يجدوا غيري غادروا. لكنهم عادوا مرة أخرى وهذه

المرة دون أن يطرقوا الباب. عادوا لاغتصابي تحت تهديد السلاح. تناوب على اغتصابي أكثر من واحد ولم يغادروا منزلي إلا بعد أربعة أيام من الاغتصاب المتواصل».

يا للعار لطرفي النزاع ويا للعار من موت الضمير والإنسانية. نشعر بالحزن والخجل بسبب ما فعله الطرفان بالنساء. بدلا من حمايتهن، قتلوهن وانتهكوا شرفهن ودنّسوا كرامتهن.

العنف الجنسي والاغتصاب يبقيان جرحا لا يندمل ولا يبرأ ويظل راسخا في الذاكرة وفي أغوار النفس. ويدخل الضحايا في دائرة من الخوف والقلق والإحساس بالعجز والدونية بجانب سيطرة الأفكار الانتحارية التي قد يتم تنفيذها فعلا في حال لم تتعاف من هذه الصدمة عبر جلسات الدعم النفسي المستمر.

النســـاء مـــن أجـــل النســـاء... أدوار إنسانيـــة وأدوار سيـاسيـــة

لأن الاستهداف المنهج ضد النساء وما يتعرضن له من عنف جسدي وجنسي يمثل انتهاكا صارخا لكل القيم الإنسانية وشرخا مؤلما في مسيرة حقوق النساء، تحركت السودانيات ولم يستسلمن لهذه الانتهاكات. لقد بدأن فورا بعد اندلاع الحرب في العمل لإنقاذ الناجيات من جحيم العنف والهاربات من أتون الرصاص والموت، وذلك بتقديم الدعم النفسي اللازم لمن تعرضن للاغتصاب. كما ارتفع عدد المجموعات النسائية التي تعمل على توفير الطعام والأدوية والمستلزمات الصحية والاحتياجات المعيشية للنساء في معسكرات النزوح ومراكز الإيواء... جهود بذلتها النساء في الداخل وفي بلاد المهجر عملا بمبدأ من النساء وإلى النساء.

لم تقتصر أدوار النساء السودانيات في هذه الحرب على الأدوار الإنسانية فقط، بل عملن على الرصد والتوثيق وحصر عدد الضحايا لتجهيز ملفات بهذا الشأن وتقديمها للجهات العدلية. وتشارك ممثلات للمجموعات النسائية في المؤتمرات والفعاليات الدولية لعكس أوضاع السودانيات وما تواجهن في هذه الحرب، وفي عواصم اللجوء خصوصا في القاهرة وأديس أبابا وكمبالا. تعقد المؤتمرات وتنظم المنتديات والندوات واللقاءات لوضع الرؤى لحماية النساء من العنف الجنسي أثناء النزاع، ولرفع صوت النساء عاليا بالمطالبة بإشراكهن في كل حراك سياسي لوقف الحرب ودفع كل محادثات ساعية للسلام.

وما بين الأدوار الإنسانية والسياسية، يبقى أمل النساء السودانيات في أن تنتهي الحرب قريبا وأن يعم السلام وأن تعيش النساء في كرامة وأمان. ●

Youssef El Guamri - Morocco

Financial education can be defined as a set of activities aimed at developing and supporting a specific group's understanding of available financial services and resources, as well as the associated risks. This is achieved through financial education and training, which develop relevant skills and abilities related to financial services, with the aim of increasing knowledge of financial opportunities and risks. This enables individuals to make informed decisions, refer them appropriately to the right sources of assistance when needed, and seek financing for development projects that can improve their financial well-being.

Financial education for rural women aims to empower them economically; it benefits not only the women themselves but also their families and communities. Through this initiative, rural women's incomes increase, and this knowledge protects them from financial shocks associated with climatic fluctuations and natural disasters. As their financial literacy is strengthened, empowered rural women are better prepared to protect natural resources, adapt to climate change, and seek sources of insurance and financing for their development projects, thereby providing financial stability in the face of climate risks, promoting climate-smart agriculture, and paving the way for additional financing options.

Karim Mohamed Mahmoud Eleyatte Mauritania

Financial literacy can be defined as the process of enhancing consumers' and investors' understanding of available financial services and products, along with the associated risks. This is achieved through the provision of information, financial advice, or guidance based on experiences. Financial literacy has a clear significance that reflects on society in general and particularly on women, as it helps balance the process of saving and borrowing.

Mohamed Lemine Bedde Mauritania

The importance of financial education lies in empowering individuals to manage their financial resources, which helps improve their quality of life and reduce the economic gap between themselves and others. For women, financial education plays a crucial role in enhancing their ability to participate effectively in the economy and make independent financial decisions. This form of empowerment helps narrow the gender gap and increases their capacity to manage their own businesses or investments sustainably.

Samah Al-Shaghadri Yemen

Financial literacy is a fundamental pillar in enhancing women's ability to effectively manage their financial resources, contributing to their financial independence. In a societal context characterized by economic and social challenges, financial education empowers women to make informed financial decisions that enhance their opportunities to improve their quality of life.

By understanding basic principles such as saving, investing, and budgeting, women can manage their money more effectively. Numerous studies have shown that women who gain financial knowledge are able to launch successful small businesses and improve debt management, contributing to their financial stability.

Furthermore, financial literacy plays an important role in breaking social barriers that limit women's participation in the labor market. It boosts their confidence in making independent financial decisions, which helps change power dynamics within families and communities.

Siham Fadli Algeria

Empowering women with financial knowledge has become more necessary than ever to effectively manage their personal finances and understand financial concepts such as savings, investment, credit, and taxes. This knowledge enables them to make informed decisions about money, avoid financial problems, plan for the future, invest in profitable opportunities, and contribute to economic growth.

Raising awareness among women about financial issues leads, first, to personal prosperity and, second, to reducing social gaps and ensuring sustainable economic stability in society. Women often face economic and financial disparities, and access to suitable financial education can help them overcome these obstacles. Even today, women continue to suffer from wage inequality.

Therefore, it is essential to enhance women's financial skills by improving their economic independence and their ability to control their future and that of their families and children while promoting their active participation in the country's economy.

I believe that financial education for women contributes to their empowerment, reduces gender gaps, and creates more inclusive and prosperous societies.

Financial Literacy and Its Role in Women's Empowerment:

Perspectives from the Experts of «ANGED» Network

In recent years, the concept of financial literacy has garnered increasing attention as a key tool for economic empowerment, especially in the context of supporting women in the Arab region. Financial literacy has long been regarded as a central means for promoting financial awareness and economic empowerment by enabling individuals to make informed and sustainable financial decisions. Although financial literacy is an essential tool for empowering women to make independent financial choices, the concept itself remains somewhat ambiguous, sparking ongoing debates about its effectiveness and real potential to achieve such empowerment.

Some critics argue that financial literacy alone is not sufficient to attain full empowerment. Teaching women how to manage money may be ineffective if it is not accompanied by broader efforts to address structural inequalities, such as enhancing women's access to the labor market and increasing wage equality. While financial knowledge is crucial, it may not suffice in the absence of fair employment opportunities or persistent economic discrimination.

Nevertheless, the role of financial literacy in supporting women in fighting poverty and boosting their financial independence is undeniable. Financial literacy enables women to better plan their financial lives, helping them make smarter and more sustainable decisions on saving and avoiding unnecessary debt.

In light of the importance of this concept, this article presents a range of definitions crafted by experts from the Arab Gender and Development Network (ANGED) across various Arab countries, drawing from their field experience and personal knowledge in financial literacy.

Zakaria Ben Dhia
Tunisia

Financial literacy is a core part of our support at Excelity Lab, where we strive through our programs to empower women and startups to develop their financial knowledge. Financial literacy provides entrepreneurs and startup owners, especially women, with the tools necessary to manage their financial resources effectively and make strategic decisions that enhance the sustainability of their ventures. We believe that this knowledge is a crucial step toward empowering women, strengthening their ability to build economic independence, and contributing to the economy. Through this knowledge, we work on preparing a generation of leaders and entrepreneurs capable of turning their ideas into successful projects.

Bassam Aisha
Libya

Financial literacy for women is the process of enhancing their understanding of available financial services and products, along with associated risks, through the provision of information, financial guidance, and/or objective financial advice. This process also aims to build their skills and confidence in utilizing financial services. The goal is to increase their awareness of financial opportunities and risks, enabling them to make well-informed decisions, know where to seek assistance when needed, and take effective steps toward financial and economic empowerment, thereby improving their overall financial well-being.

This is a fundamental and pivotal step toward achieving financial inclusion for women, especially those with lower literacy levels, women with disabilities, and women in vulnerable situations. These economic empowerment programs are essential for enhancing women's ability to control, manage, and utilize resources effectively, make decisions based on financial risk assessment, reduce financial risks, and assess the economic viability of small, medium, and micro-enterprises.

Raja Morjani **Morocco**

Financial literacy refers to the knowledge and skills needed to make informed financial decisions, along with the motivation and confidence to apply this understanding across a wide range of contexts. This may include areas such as borrowing, investing, saving, and more. In terms of women's empowerment, a notable disparity can be observed when comparing women to men, whether in access to financial services, opportunities, and resources, or in women's ability to control their lives, both at home and outside.

Women often adopt a cautious approach with a limited appetite for risk, which can, in turn, restrict potential gains.

The second mechanism is the Financial Education Ambassadors Network, established within the framework of the "Financial Education for Digital Financial Services" project. This initiative, implemented by GIZ in partnership with CAWTAR and in collaboration with the Tunisian Ministry of Finance, the Central Bank of Tunisia, and the Financial Inclusion Observatory, was launched in 2022. In addition to providing training, the project led to the development of a third mechanism: the "ATIF" financial education platform, offering seven free lessons that have benefitted (as of the date of this article) 241,540 users, improving their understanding of key concepts and uses of digital financial services.

CAWTAR's interventions thus extend to institutional capacity building, producing knowledge through studies, and developing training modules and guides tailored to the needs of beneficiary institutions and their clients. CAWTAR is also currently working to establish a regional network of financial education trainers. Hedi Bchir notes: "We aim to contribute to building financial security and well-being for individuals and communities by enhancing financial and digital inclusion and literacy, particularly for the most vulnerable and excluded groups, especially women. However, we face various challenges, the most significant being a lack of financial resources for further development of the center, as well as the different regulatory contexts across countries, which prevent the creation of unified training content. Therefore, we have had to develop country-specific content for Tunisia, Jordan, and Saudi Arabia."

Experiences in Jordan, Tunisia, and Saudi Arabia: Partnerships Supporting Financial Education

CAWTAR has succeeded in this mission thanks to developed partnerships in these countries. In Jordan, CAWTAR worked closely with the National Bank for Small and Micro-Enterprise Finance and the Hand in Hand Association for Economic Empowerment and Entrepreneurship. In Saudi Arabia, the center partnered with AGFUND, the Women's Committee for Community Development of the Riyadh Region Council, and the Ahiya Foundation for Humanity. In Tunisia, CAWTAR collaborated with the Ministry of Finance, the Central Bank of Tunisia, and the Financial Inclusion Observatory. In Palestine, it partnered with the Wafaa Foundation.

Financial Education as a Pillar for Sustainable Economic Empowerment

In addition to its projects directly focused on financial education, CAWTAR places significant importance on ensuring that financial literacy components are integrated into all its economic and social programs. These efforts are a critical part of CAWTAR's strategy, recognizing the essential role that financial education plays in improving long-term economic and social outcomes, contributing to sustainability and economic growth in the targeted communities.

CAWTAR understands that financial education enhances the effectiveness of economic initiatives by enabling entrepreneurs to manage their finances better and scale their businesses sustainably. Without financial education, target groups may struggle to fully benefit from available economic opportunities. Integrating financial education into economic programs ensures that lasting results are achieved.

Financial literacy has become a prerequisite for achieving long-term economic outcomes. In many economic programs, financial education contributes to the sustainability of results. It not only improves access to resources but also ensures the effective management of those resources. CAWTAR's projects focused on women's economic empowerment in Africa have shown that providing financing or economic opportunities without teaching women how to manage money leads to only short-term outcomes. However, with financial education, economic empowerment becomes a sustainable process, fostering long-term growth and financial stability.

While CAWTAR has made significant strides in promoting financial awareness and inclusion across the region, the question remains: How can further innovation in financial education help reduce economic and social gaps? And can these successful experiences be expanded to include the most marginalized groups in other societies? The challenges persist, but the opportunities available open new horizons for achieving a more sustainable financial future for all ●

The Regional Financial Literacy Excellence Center :

A Regional space for Financial Literacy and Financial Education

Almost a year has passed since the official launch of The Regional Financial Literacy Excellence Center , a culmination of years of continuous work during which CAWTAR accumulated significant expertise in the field of financial education. CAWTAR has solidified its position as a leading provider of services to key stakeholders in financial education across the Arab region. On October 11, 2023, during an event hosted by ALECSO in Tunisia, HRH Prince Abdulaziz bin Talal announced the official inauguration of the center which aims to promote financial literacy by equipping diverse groups with the necessary skills to understand and manage their financial resources.

Lobna NAJJAR - cawtar

Thanks to the ongoing support from its Board of Trustees and partners, particularly the Arab Gulf Programme for Development (AGFUND), CAWTAR has been working toward becoming a leading institution in the field of financial education. Its goal is to support the efforts of various financial and non-financial service providers, as well as civil society organizations, in spreading financial literacy. This effort stems from the belief that economic empowerment for women and youth cannot be achieved unless these groups have access to the necessary knowledge and the ability to utilize available financial services in a manner that aligns with their needs and financial circumstances.

Globally, it is estimated that around 3.5 billion adults, most of whom live in developing economies, lack the basic understanding of financial concepts. In the Arab region, the financial literacy rate among adults ranges from 13% in Yemen to 45% in Tunisia.

Pioneering Projects in Women and Youth Financial Empowerment

Given the importance of financial inclusion as a fundamental component for enhancing the economic capabilities of individuals and communities, CAWTAR has, since 2012, developed and implemented a range of regional projects and programs focused on financial education for women, youth. These programs also target financial institutions and support organizations working on entrepreneurship. The first project was carried out in partnership with the World Bank, where CAWTAR implemented a regional project on “Enhancing Microfinance for Women and Youth in the MENA Region,” which targeted microfinance institutions and civil society organizations in Egypt, Morocco, and Tunisia.

Subsequently, in partnership with SANAD network, CAWTAR launched a project titled “Financial Education for Microfinance Institutions in Tunisia.” This was followed by collaborations with AGFUND, the German Development Agency (GIZ), and the Islamic Development Bank Group to implement a regional project spanning six Arab countries. This project, titled “Financial Education and Inclusion for Women and Youth Entrepreneurs,” engaged microfinance institutions and civil society organizations across the region.

Hedi Bchir, the coordinator for financial education projects at CAWTAR, explained: “These projects, carried out with strategic partners and followed by others, reflect the center’s strategic vision to position itself as a key service provider in the field of financial inclusion in the Arab region and Africa. These projects served as laboratories for testing the model CAWTAR is working to establish.”

With this model taking shape, CAWTAR launched the Regional Center for Financial Education in its pilot phase in 2017, further strengthening its partnerships with governmental and non-governmental organizations. This has cemented CAWTAR’s position as a trusted reference in financial education, recognized for its expertise in promoting financial inclusion and building the capacity of various stakeholders in the region. Thanks to this credibility, the center is now able to offer advisory and technical support to other institutions seeking to develop financial inclusion and education programs in the Arab and African regions.

Bchir further added: “At CAWTAR, our strategic goal for the Regional Center of Excellence for Financial Education is to become a leading regional hub for offering services, capacity building, and proposing programs and solutions aimed at financial literacy and education.”

The “Amwalna” and “ATIF” Platforms, and the Financial Education Ambassadors Network: Tools for Promoting Financial Inclusion in the Region

CAWTAR’s strategic vision included the development of mechanisms to ensure the effectiveness and sustainability of its financial education initiatives. The first such mechanism is the regional financial education platform “Amwalna,” which was developed with the support of the Swiss Capacity Building Facility (SCBF) and AGFUND. This platform aims to promote financial inclusion for low-income groups, especially women and youth, by providing remote training modules on financial literacy. The platform includes 10 training modules primarily designed for clients of microfinance institutions, but it is also available to individuals, civil society organizations, and anyone interested in enhancing their knowledge and skills related to financial services.

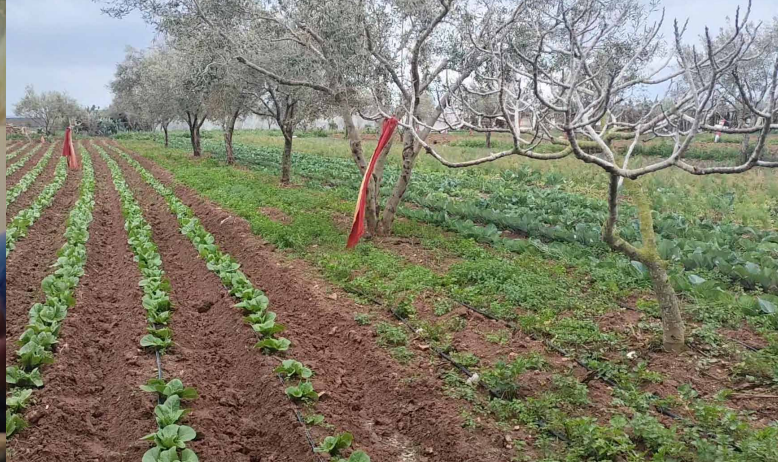

Jordan: Empowering Rural Women in Agriculture and Food Production

In Jordan, two groups of rural women were supported—one focused on agricultural production and the other on food processing. Each group, located in the regions of Mafraq and Karak, consisted of around 20 women, who were members of local cooperatives or associations. Through close collaboration with the Medall Foundation, the project helped these women add value to local agricultural products, allowing them to generate additional income.

The project was carefully structured to identify products that could be produced by economically disadvantaged women in vulnerable areas. Divided into four phases, the project began with preparation, moved on to assessing training needs, followed by the training itself, and concluded with equipping the women for production and maximizing the impact of their initiatives.

In Karak, 20 women were trained in agricultural entrepreneurship, with 17 receiving the tools necessary for agricultural production and four benefiting from hydroponic systems. In Mafraq, 25 women were trained in food processing, learning how to meet health and safety standards, as well as the basics of business management and product packaging. A shared kitchen was established to support their food production efforts after the project ended.

A Jordanian Success Story: Enas Al-Omiran and Thyme Farming

Enas Al-Omiran, an ambitious agricultural engineer, sought to contribute to food security through traditional thyme farming. The technical training she received allowed her to maximize production in greenhouses using hydroponic techniques. Thyme was chosen for its long growth cycle, ensuring sustainability for her project over four to five years. With minimal competition in the local market, Enas saw a golden opportunity, but limited financial resources and labor shortages restricted her ability to expand. To address this, she recommended increasing the number of greenhouses, hiring more workers, and improving marketing efforts through collaboration with local retailers.

Tunisia: Developing Women's Agricultural Leadership

In Tunisia, three groups of rural women and girls were engaged in agriculture, benefiting from technical and leadership training. A total of 60 women from Nabeul and Béja participated in income-generating initiatives within three women-led agricultural cooperatives. They also had the opportunity to showcase their products at economic exhibitions in Tunisia.

Technical training covered areas such as drying fruits, processing peanuts, distilling aromatic plants, managing tree nurseries, and digital marketing. These women also received leadership training, financial education, and guidance on adapting to climate change. The cooperatives were provided with equipment and tools for production, as well as assistance in renovating their facilities.

Sustainable Practices and Climate Adaptation in Tunisia

The cooperatives in Tunisia adopted innovative approaches to combat climate change and conserve resources. One cooperative in Nabeul focused on preserving local vegetable seeds and implemented water-saving irrigation systems. In Béja, natural fertilizers and plant-based treatments were used to minimize chemical inputs. These efforts not only supported local agriculture but also promoted environmental sustainability.

Building Resilience: Food Security and Climate Adaptation

A central theme of the project was enhancing women's role in food security and their ability to adapt to climate change. Women were encouraged to launch initiatives that not only generated income but also preserved natural resources and addressed environmental challenges. KAWTAR's holistic approach emphasized local development and sustainability, with a focus on productive projects that had a positive impact on food security and environmental protection.

Strategic Partnerships: Securing Community Support

The project's success was due in large part to the partnerships it built with local authorities, civil society, and community members. Through awareness campaigns that highlighted the importance of empowering women, the project gained widespread community support. This collaborative approach ensured that the project's positive outcomes were sustainable and that the community continued to champion its initiatives.

Overall, this project serves as a powerful example of how economic and social empowerment can lead to sustainable development. It shows how cooperation between institutions and local women can result in lasting, meaningful change for individuals, families, and communities ●

Thanks to the Joint CAWTAR and AGFUND Project:

Women from Jordan, Tunisia, and Senegal Overcome Marginalization and Embrace Entrepreneurship

A group of over 120 women and girls from Jordan, Tunisia, and Senegal have significantly transformed their lives, overcoming economic hardship and marginalization. These women, residing in underdeveloped regions with scarce resources and limited access to education or stable income, previously struggled to meet the basic needs of their families. However, through their participation in the project titled "Empowering Vulnerable Women and Girls for Socio-Economic Improvement," they found new hope and opportunity.

Lobna NAJJAR - cawtar

This initiative, launched through a partnership between the Arab Gulf Fund for Development (AGFUND) and the Center of Arab Women for Training and Research CAWTAR), offered women the chance to join six agricultural cooperatives. There, they received professional training and developed crucial skills, enabling them to become productive entrepreneurs and guardians of their local environment.

The project, which focused on supporting women's socio-economic empowerment and enhancing their role in local food security, was more than just an economic endeavor. It created opportunities for sustainable, community-driven initiatives. Beyond generating profit, the project aimed to strengthen women's leadership abilities and support the long-term sustainability of their enterprises, empowering them to become pillars of their communities and protectors of natural resources.

By taking part in this project, the women gained renewed confidence, breaking free from the constraints of vulnerability. They became part of a broader social movement, pushing for equality and dignity through economic empowerment. What began as a path to self-reliance also fostered deeper social integration, helping these women turn their aspirations into tangible success.

A Pathway to Change: Building Skills and Capacity

The project encompassed a series of activities designed to build both technical and personal capacities. It began with a comprehensive analysis of the situation in each of the three countries, identifying local challenges and securing the involvement of community members, local authorities, and civil society organizations. This thorough assessment ensured a clear understanding of the social and economic barriers facing rural women and allowed for the selection of the most suitable cooperatives for the project.

Next, customized training programs were developed to enhance the women's technical, financial, and environmental skills. The 120 participants received continuous support, learning everything from financial literacy and small business management to marketing strategies and environmental preservation techniques. These skills were critical for enabling the women to manage their ventures successfully and respond to market demands with a professional edge.

The project also provided essential resources to help women start their own income-generating initiatives, supplying equipment and materials to establish workspaces that were adapted to local market needs. The cooperatives' activities varied from hydroponic farming in Jordan and agricultural product processing in Tunisia, to fish preservation and marketing in Senegal. All of these activities were tailored to the specific needs of their local communities, ensuring sustainability and strong community support. As a result, new employment opportunities were created, and the bonds between women and their communities grew stronger.

Senegal: A Transformation in Fish Processing

In Senegal's coastal village of Belmerin, around 200 kilometers from Dakar, the project—partnering with the Women in Law and Development in Africa (WILDAF)—changed the lives of 25 women who worked in fishing and fish processing. Previously, these women worked in unsanitary conditions, with little regard for environmental protection. However, through the project, they formed a cooperative focused on sustainable fish processing, which included smoking, drying, and marketing their products. By adhering to health and environmental standards, they have been able to generate a stable income, allowing them to rise out of extreme poverty. Furthermore, the local municipality allocated 1.6 hectares of land to support the women's cooperative, providing a space for their operations.

These women also received training in personal and professional development, gaining skills in entrepreneurship, financial management, marketing, and environmental protection. This enabled them to not only improve their businesses but also contribute to environmental sustainability in their community.

adaptation initiatives to climate change impacts, and access to financial resources through financial education, alongside promoting individual and collective transformative women's leadership.

In terms of preserving natural resources and encouraging adaptation initiatives to climate change impacts, the importance of developing women's empowerment projects that consider environmental sustainability becomes evident. The effects of climate change have emerged as one of the biggest challenges facing vulnerable communities in various parts of the world.

This project focuses on how women in rural or impoverished areas adapt to changes such as shifting weather patterns, resource availability, and the risks of drought and desertification. It includes training women in sustainable agricultural techniques, providing tools to help mitigate the impacts of floods and droughts, and enhancing their participation in creating innovative solutions to these environmental challenges.

Cawtar emphasizes the importance of financial education in empowering women to achieve financial independence. The center provides essential tools and knowledge in areas such as financing, money management, and effective financial planning. The educational program teaches women how to manage their income, handle loans, save money, and plan for future investments. Additionally, Cawtar has strengthened partnerships with lending banks and financial institutions that offer special facilities designed for women.

These initiatives help create an environment that empowers women to establish an independent economic foundation. They enable women to actively engage in the local economy, improving their living standards and enhancing their economic and social influence.

The third pillar of this model emphasizes the importance of fostering transformative leadership among women, both individually and collectively. Transformative women's leadership goes beyond simply helping women attain decision-making positions; it also seeks to change the social and economic culture that can hinder their roles in society.

Training programs and workshops enhance women's leadership skills by improving their ability to influence local policies, negotiate effectively, manage teams, and innovate in various development areas. Additionally, women are encouraged to establish developmental women's groups and community structures. These initiatives empower them to strengthen their collective power and solidarity in addressing economic and social challenges.

This transformative women's leadership shapes more just and integrated communities, empowering women as genuine agents of change in their social and economic environments.

Cawtar aims to enhance this programmatic model by promoting active roles for women, not just as beneficiaries of support projects but also as vital contributors in their communities. By increasing their awareness of community responsibilities and equipping them with essential skills, women's roles are transformed from merely receiving assistance to becoming effective leaders in environmental protection and sustainable development ●

Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

The economic empowerment projects carried out by the "Cawtar" Center aim to create a comprehensive model for empowering women and girls in vulnerable contexts, based on a human rights approach. The center seeks to establish effective collaborative frameworks that ensure environmental preservation and the sustainability of the projects it implements. Additionally, it provides women with opportunities for economic participation, improves their income, and enhances living conditions in local communities.

Cawtar's economic and social empowerment projects take an integrated approach that combines human rights with the principles of citizenship and gender equity. The aim is to raise women's awareness of their rights, enabling them to fully enjoy and exercise these rights. The projects promote a fresh perspective on women's roles, status, and capabilities, emphasizing the values of equality, justice, fairness, and equal opportunity.

A strong emphasis is placed on the meaningful participation of women, not only in implementation but also in selection, management, decision-making, and oversight. The adopted methodology aims to improve beneficiaries' skills in production techniques, marketing, service provision, and management of small projects and income-generating initiatives. This approach also seeks to enhance transparency and efficiency among local partners.

The implementation of economic empowerment projects has enhanced local dynamics by promoting close connections and collaboration among beneficiaries, civil society organizations, local authorities, support structures, and the media. Cawtar's initiatives in these areas have resulted in significant achievements across various fronts and countries.

The unique aspect of these projects is Cawtar's commitment to sustainability and fostering interconnectedness among them, which aims to increase the effectiveness of their outcomes. To improve the conditions for women in vulnerable situations and promote their economic and social inclusion, Cawtar has implemented various projects in several countries across the Arab region and beyond, including Jordan, Tunisia, Lebanon, Palestine, Senegal, and Côte d'Ivoire. These initiatives have been made possible through the support of international cooperation agencies and active regional organizations specializing in economic empowerment, in collaboration with experienced development actors within a triangular cooperation framework.

Cawtar is making strides in various economic empowerment projects aimed at women. These initiatives provide robust models and distinguished experiences that enhance women's resilience. This focus extends beyond just economic inclusion and responding to labor market demands; it also emphasizes social integration and positive adaptation to environmental changes. Women are recognized as the most resilient group, capable of achieving food security and protecting the rights of future generations to sustainable natural resources.

Cawtar has embraced a comprehensive vision that guides its economic empowerment projects, which are built on three essential pillars: the preservation of natural resources, encouraging

Cawtaryat
90 - 2024
Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research

Thanks to the Joint CAWTAR and AGFUND Project:

Women from Jordan, Tunisia, and Senegal Overcome Marginalization and Embrace Entrepreneurship

The Regional Financial Literacy Excellence Center :

A Regional space for Financial Literacy and Financial Education

كوثريات عدد 90 - ديسمبر/كانون الأوّل - 2024
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوثر

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 90 - 2024

- المديرة التنفيذية : د. سكينة بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال مجبري
- رئيسة التحرير : لبنى النجّار الزغلامي
- فريق التحرير : أديب نعمه- لبنان
  سهير الشعباني، تونس
  أمـــال بابكر، السودان

الأراء الواردة في المقالات الممضاة تعبّر عن الرأي الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily reflect the view of cawtar

CAWTARYAT
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org

https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw
https://twitter.com/CAWTAR_NGO